الطور الثاني من الثورات الشعبية العربية: العوائق والعثرات

توفيق المديني
باحث تونسي

مقدمة

الثورة الديموقراطية التونسية التي أسقطت نظام بن علي البوليسي في تونس، والثورة الديموقراطية التي أسقطت نظام حسني مبارك الديكتاتوري في مصر، والحركات الاحتجاجية التي اندلعت في كل من اليمن والأردن والجزائر والبحرين وليبيا من أجل تغيير الأنظمة التسلطية الحاكمة، وإجراء انتخابات ديموقراطية حرة نزيهة تقود إلى بناء دولة القانون، تشكل جميعها حراكاً اجتماعياً وسياسياً جديداً، جوهره الغضب العاري والعفوي ضد الفجور الذي تمارسه الأنظمة التسلطية العربية، المنخرطة في نظام العولمة النيوليبرالية، التي عمّقت الهوة بين الأغنياء والفقراء في العالم العربي، وداست بأقدامها على كرامة الإنسان العربي، قبل أميركا.

لم تكن الثورات الشعبية التي أطاحت حكم بن علي البوليسي، وحكم حسني مبارك، ونظام العقيد القذافي مُؤطرةً من قبل الأحزاب والحركات الأيديولوجية التقليدية (الماركسية والقومية والإسلامية)، التي لم تستطع أن تركب موجة الحراك الاجتماعي وأن تقود المتظاهرين في شوارع المدن التونسية والمصرية، وهنا تكمن فرادتها الحقيقية مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، إذ إنها ثورة غير أيديولوجية بالمعايير التي نعرفها عملياً ونظرياً.

فهذه الثورات اندلعت بسبب ارتفاع أسعار الغذاء، وزيادة الفقر، وارتفاع متوسط معدل البطالة للفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة في تونس ومصر، والجزائر، واليمن إلى نحو 35 في المائةمئة، مقابل متوسط معدل عالمي 14.4 في المائةمئة، وتجاهل الدول العربية التسلطية هذه المشكلات ذات الطابع التنموي والاجتماعي، تأثيراتها

الأمنية والسياسية... فالبطالة تتجاوز آثارها بكثير الشق الاقتصادي والاجتماعي، لأنها إذا كانت تعنى في الأساس بتعطيل قوة بشرية في سن العطاء، وهم فئة الشباب الجامعي، القادرة على إحداث التنمية والتقدم والدفع ببلدانها إلى الأمام؛ فإنها تشكل تربة خصبة للثورة الاجتماعية والسياسية.

تونس: الثورة التونسية والقطيعة مع الماضي؟

فجرّت تونس بإنجاز أول ثورة شعبية في ظل مرحلة ما بعد الاستقلالات العربية من الأنظمة الاستعمارية الأوروبية، التي سيطرت فيها الأنظمة العسكرية – البوليسية المستبدة، ربيع الثورات العربية الذي لا يزال يجتاح العالم العربي من مغربه إلى مشرقه. فالثورة لا تعني تحقيق الديموقراطية بصورة تلقائية، ولأن أيضاً إسقاط نظام سياسي ديكتاتوري، لا يعني أيضاً محواً نهائياً للإستبدادية السياسية القائمة في تونس منذ زمن الاستقلال في العام 1956، وخلال تسعة أشهر. ومع ذلك، الثورة التونسية، في نظر العديد من المحللين الغربيين، هي أول ثورة حقيقية في القرن الحادي والعشرين، وواحدة من العديد من الثورات التي هزت المنطقة المغاربية والشرق الأوسط، وهي بالمقارنة مع عنف الولادة الثورية في بعض البلدان العربية الأخرى، وانطوائية بعض الديكتاتوريات الملكية، تكاد تكون نموذجاً.

فالثورة التونسية، ثورة مدنية، من دون شعارات أيديولوجية، الأمر الذي يتطلب تحقيق العدالة واحترام كرامة الشعب. وهي ليست ثورة («ثقافية) « بالمعنى الذي قصده المفكر الأميركي الراحل صموئيل هينتنغتون، وهي أقل تعبيراً عن صراع الحضارات.

في تعريفه لمفهوم الثورة يقول «أيرك إريك هوبزباوم» (ERIC HOBSBAWM): إنّ الثورة هي تحوّل كبير في بنية المجتمع. ويركّز على فكرة التحوّل (TRANSFORMATION) ولكن زمكانيّة التحوّل الذي تحدّث عنه الكاتب هي أوروبا ما بين عامي 1789 و–1848[1].

ويشير إلى أربعة عناصر تسترعي الاهتمام عند الحديث عن الثورة وهي:

الخصوصية: وهنا يركّز هوبزباوم على أنّ لكل ثورة خصوصيتها من حيث الزّمان والمكان، وليس هناك تشابهٌ أو تطابق بين ثورتين.

وفي السياق العربي فإن لكلّ بلد خصوصيته من التكوين الديموغرافي والطبيعة الجغرافية وحتى الطبائع البشرية، فتونس تختلف بتركيبتها الديموغرافية وطبيعتها الجغرافية عن الشعوب المجاورة، ولها خصوصيتها التي تميّزها عن الآخرين. ولعلّ في ذلك نفياً

(1) ERIC HOBSBAWM, THE AGE OF REVOLUTION: 1789–1848, (LONDON: VINTAGE BOOKS, 1996), PP. 2–17.

لبعض المقارنات التي حاولت القول بأنّ الثورة التونسية جاءت شكلاً مكرّرًا للثورة في إيران عام 1979.

النصر: ويعني انتصار منظومة جديدة على منظومة قديمة، ويشير هوبزباوم هنا إلى انتصار الفكر الرأسمالي الليبرالي على الفكر الاقتصادي الإقطاعي. وفي الإطار العربي لهذا العنصر يمكن الحديث عن غلبة منظومة قيمية عربية بكافة جوانبها على منظومة قيمية قديمة. وبيت القصيد في الحالة العربية حدوث حالة قطيعة بين منظومتين تختلفان عن بعضهما البعضإحداهما عن الأخرى بصورة اختلافاً كاملةكاملاً.

الثورة التونسية ثورة مدنية من دون شعارات إيديولوجية

البعد الجغرافي للثورة: حيث يشير هوبزباوم إلى تأثير هذا البعد في مناطق دول الجوار وفي صيرورة التحوّل (في إشارة منه إلى تأثير أوروبا في أميركا الشمالية). وفي السياق العربي يبرز هذا البعد بصورة جليّةًا في انتقال الثورة من قطر إلى آخر، وذلك نظرًا إلى التقارب الجغرافي ووحدة الدّين واللغة والتاريخ المشترك وإلى تقارب الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأغلب الأقطار العربية. وثورة تونس يجب أن تفهم ضمن هذا السياق، حيث امتدّت موجات الثورة إلى مناطقَ جغرافية مجاورة في اتّجاه الشرق والغرب، وهو ما عبّر عنه مفكرون عرب في إطار قراءاتهم للثورة التونسية.

التراكمية: وهنا يُرجع هوبزباوم تفجّر الثورة إلى عوامل متراكمة عبر عدد من السنين أحدثت ضغطًا على القاعدة فولّدت الانفجار الذي يجسّد حالة الثورة. وفي السياق العربي يمكن القول بأنّ ثورة تونس هي نتاج تراكم عوامل ضغط اجتماعي واقتصادي وسياسي على القاعدة الشعبية، ممّا أدّى إلى تفجّر الثورة التونسية، وهذا ينسحب كذلك على العديد من الدول العربية التي شهدت وستشهد ثورات مشابهة[2].

باسم الحرية، والكرامة، والعدالة الاجتماعية، حقق الشعب التونسي ثورته السريعة وغير المتوقعة، وأسقط نظاماً ديكتاتورياً موغلاً في القمع والفساد المؤسساتي منذ ما يزيد عن على نصف قرن. وجاءت الثورة التونسية، ومن ورائها الثورة المصرية، لتفتحا بريق أمل جديد للشعوب العربية المضطهدة، لكن ما حدث في تونس، ومصر حتى اليوم ليس ثورة بالمعنى العلمي للكلمة، قياساً بما اتفّق عليه علماء الاجتماع والمؤرخون (الثورة هي تغيير عميق في النظام والمجتمع والسياسة والاقتصاد والثقافة، وليس تغيير رأس النظام فحسب، وتحمل في سيرورتها قطيعة معرفية وفكرية وسياسية وأخلاقية مع النظام الفكري والثقافي والسياسي والاقتصادي

(2) العربي صديقي، تونس ثورة المواطنة «ثورة بلا رأس»، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر الدوحة، تاريخ 2011/7/25.

السابق، وتؤسّس لمشروع مجتمعي جديد: قيم الحداثة ومبادئها وأفكارها ومناهجها)، وهذا وهذه هو هي حال الثورات التي عرفها العالم منذ الثورة الفرنسية 1789، مروراً بالثورة البلشفية في روسيا القيصرية 1917، والثورة الصينية عام1949، وانتهاءاً بالثورة الإيرانية عام 1979.

وعلى الرغم من الرأي السائد لدى النخب والقوى السياسية التونسية، إنَّ الثورة حققت القطيعة مع النظام السياسي لعهديْ بورقيبة وبن علي، اللذيْن حكما البلاد دون ديموقراطية وحريّة تعبير ولا عدالة في التنمية بين مناطق البلاد، فإنَّ هناك رأياً آخر يقول بأنَّ الثورة التونسية – وهذه مفارقتها – لم تحدث التغييرات الكبرى المطلوبة في بنية النظام السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لجهة تحقيق الانقلاب الشامل في كل الموازين والميادين، وإعادة هندسة الطبقات الاجتماعية والقيم والمفاهيم، وهي التغيرات التي تتطلبها كل ثورة حقيقية.

تميزت الانتخابات التي جرت في تونس بقدر عالي من الشفافية ومن التنظيم العالي وحرية التعبير والإقبال الشديد من جانب الناخبين

كمال ديب، «لن تنجح ثورة عربية بدون وضوح الرؤية في مصر»، صحيفة النهار، بيروت، 2011/8/4.

ويرى أحد المحللين العرب، أنَّ ما حدث في مصر وتونس ليس ثورة بعد، بل هي بذور ثورة في طور التكوين، فقد سقط الرأس وبقي النظام بكامل هيكليته في السياسة والاقتصاد والمواقع المدنية والدينية وفي الإدارة العامة والجيش[3]. كما تذهب الكاتبة فريدة الدهماني، في هذا الاتجاه، حين تقول: إنَّ الرجال، والمؤسسات، ووسائل الإعلام، ورجال لأعمال في تونس، لا يزالون قابعين هناك. فقد كانت إعادة توزيع الأوراق من قبل الحكومات الثلاث المتعاقبة، بطيئة، وخرقاء وغير مرئية، وذهب البعض أيضاً إلى الكشف عن تغيير في إطار الاستمرارية في أفضل الأحوال، وفي أسوئها هناك تأثير واضح لثورة مضادة في الطريق. وأولئك الذين كانوا يتولون اليد العليا في 14 كانون الثاني/ يناير 2011 بدأوا يتخوفون من مصادرة ثورتهم[4].

فريدة الدهماني، «المجتمع المدني ربح معاكسة»، مجلة جون أفريك، باريس، العدد رقم 2633، تاريخ 26 يونيو/2 يوليو 2011.

الثورة الديموقراطية الحقيقية لا تقتصر على تحقيق التغيرات في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلد الذي تنجز فيه، بل إنَّ أهم إنجاز تقوم به هو تأسيس لثورة ثقافية جديدة، تحتضن ديموقراطية حقيقية، وحرية تعبير، وتجسّد قطيعة فعلية مع إرث النظام الثقافي القديم الذي كان سائداً، لا سيما لجهة الاستعمال الكامل للّغة الوطنيّة على المستويين الشّفهي والكتابي، والحال هذه في تونس اللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية حسب ما ينص عليها دستور البلاد، التي يجب احترامها والاعتزاز بها والغيرة عليها والدّفاع عنها.

وبالنظر إلى الثورة التونسية، تبدو المفارقة واضحة، حيث أنَّ هذه الثورة الثقافية تبدو غائبة تماماً، حسب رأي الدكتور محمود الذوادي، الذي يقول، إنّ أغلبيّة التونسيّين تلوذ بصمت شبه كامل بشأن الإرث اللّغوي الثقافي الاستعماري الذي عمل على تجذيره نظاما بورقيبة وبن علي في شخصيهما وفي مؤسّساتهما وفي ثقافة المجتمع التونسي بصفة عامّة، بحيث أصبح معظم التونسيّين عن وعي ودون وعي يفتخرون بذلك الإرث وينادون بالإبقاء عليئه وبصيانته، ويتمثّل هذا الصمت في سكوتهم عمّا أسمّيه التخلّف الآخر، متمثّلاً في الإرث اللغوي الثقافي الاستعماري الفرنسي، الذي نجح بورقيبة وبن علي في المحافظة عليه على حساب الاستقلال اللغوي الثّقافي من المستعمر الفرنسي. إنّ مناداة بورقيبة وبن علي بصيانة الإرث اللغوي الثقافي الفرنسي على حساب لغة البلاد وثقافتها تعدّ شهادةً على ضعف رؤيتهما للوطنية الحقيقية وقصورها، ويعلن الدستور التونسي في بنوده الأولى أنّ اللغة العربية هي اللّغة الوطنية للمجتمع التونسي المستقلّ، فكيف يجوز وصف نظاميْ بورقيبة وبن علي والنّخب السياسية والفكرية والمتعلّمة بالوطنية الحقيقية، وهم قد عملوا ويعملون على تهميش اللّغة العربية وثقافتها[5]؟!.

لم تحمل نتائج الإنتخابات التونسية أي مفاجأة فحصول حركة النهضة على العدد الأكبر من المقاعد النيابية كان متوقعا

(5) د. محمود الذوادي، «سيادة اللغة العربية أين هيَ في مسار الثورة التونسية؟»، الجزيرة نت، 2011/6/15.

في سبيل إرساء الديموقراطية التي تحتاج إلى مشروع مجتمعي كبير، مشروع فكري وثقافي وسياسي، تواجه الثورة التونسية في هذه المرحلة الانتقالية من عمرها ثلاثة تحديات أساسية.

تحدّي انتخاب المجلس الوطني التأسيسي

اكتشفت تونس بعد إنجاز ثورتها أنها تعيش في ظل وضع خطير ناجم عن التأرجح بين الفراغ المؤسساتي والفوضى، فالحكومة المؤقتة التي شكلها السيّد محمد الغنوشي، رئيس الوزراء السابق في عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن عليّ، تم إسقاطها في 27 شباط/ فبراير 2011، لأنها ضمّت في صفوفها وزراء تكنوقراط مجهولين من الشعب، ووزراء أيضاً ينتمون لـ«حزب التجمع الدستوري الديموقراطي» الحاكم سابقاً. إما أما حكومة السيد الباجي قائد السبسي (وهو في الخامسة والثمانين من عمره)، الوزير الأوّل منذ 27 شباط/ فبراير2011، الذي يتمتّع بوزنٍ ملموس، ومن أسباب عودته غير المتوقّعة، الفراغ الذي نشأ في الطبقة السياسيّة على مدى 23 عاماً من حكم بن علي الاستبداديّ الملائم لانتشار المتملّقين، فتتولّى الحفاظ على النظام والإدارة، في ظلّ تعطّل الاقتصاد، المثقل بفرار السيّاح

(6) جان بيار سيريني، «تأرجح الثورة في تونس»، مجلة لوموند ديبلوماتيك 1 أيار/ مايو، باريس 2011.

والمستثمرين معاً، فيحين أنّما تعصف الحرب تعصف بالجماهيرية الليبية الثرية المجاورة[6].

حركة النهضة تتميز بصلابة قوتها التنظيمية المنتشرة على كافة تراب الجمهورية التونسية

في ظل غياب المؤسسات الديموقراطية المنتخبة بعد إسقاط النظام الديكتاتوري السابق، قامت مؤسستان بإدرتا بإدارة هذه المرحلة الانتقالية في تونس لوضع أسس النظام الديموقراطي الجديد ما بعد الثورة، وهما: الحكومة المؤقّتة وهيئة الخلاص الوطني بنسختها التونسيّة، وهي الطارئ الجديد، التي تحمل اسماً هو بحدّ ذاته برنامجاً: («الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديموقراطي). «.

يقول الأستاذ عياض بن عاشور، رئيس («الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة) « في شهر كانون الثاني/ يناير2011، والذي كان مكلفاً بالتحضير للانتخابات المقبلة التي جرت في 23 تشرين الأول/ أكتوبر2011، : «كانت هذه الهيئة العليا مجرّد لجنة للإصلاح السياسي، وكان دورها هو مراجعة النصوص التي تنال من الحريات، والتي كان يستخدمها النظام السابق ليضطهد المواطنين. منها القوانين الخاصة بالجمعيات والأحزاب والإرهاب والإعلام، فضلاً عن بعض البنود في القانون الجنائي... بعد ذلك، أنشئ مجلس حماية الثورة بمشاركة أحزاب وجمعيات من المجتمع المدني، وصيغت وظيفته بصفته الوصي على الحكومة. وجود هاتين الهيئتين المتوازيتين، كان كفيلاً بأنّنَ يخلق سلطتين، الأولى مؤسساتية والأخرى ثورية. ولكن جاءت («الهيئة العليا لتحقيق أاهداف الثورة) « لتدمج منطقي هاتين السلطتين ضمن إطار واحد، هو الهيئة التي أرأسها الآن»[7].

والهيئة... مؤلفة من 155 شخصاً، ما يجعلها نوعاً من البرلمان يمثل 12 حزباً سياسياً (من أصل 51 حزباً مسجلاً مع بداية الثورة في تونس) وفي (الهيئة...) قوميون عرب ويساريون ويساريون متطرفون، هم الذين ساندوا الثورة؛ فضلاً عن جمعيات كان لها دور نشط في الثورة، مثل («الرابطة التونسية لحقوق الإنسان) « و(«الاتحاد العام التونسي للشغل) « و(«الجمعية التونسية للنساء الديموقراطيات)... «... وفيها أيضاً شخصيات معروفة لدورها المعارض للحكم السابق وممثلو المناطق.

وجاءت ولادة فكرة إنشاء الجمعية التأسيسية، من أنَّ الشعب التونسي يريد شرعية جديدة، لا أن يقوم بإصلاحات للنظام السابق، لا سيما أنَّه بعد فرار بن علي،

(7) حوار أجرته صحيفة «لوموند» الفرنسية مع الأستاذ عياض بن عاشور بتاريخ 21 نيسان/ أبريل 2011.

طرحت الحكومة المؤقتة إجراء انتخابات رئاسية خلال مدة شهرين كما ينص على ذلك الدستور القديم. ولما كان الشعب يريد شرعية جديدة، أصبحت المهمة الملقاة على عاتق الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني تتمثل في الإعداد لانتخاب مثل هذه الجمعية التأسيسية. فلأول مرة في تاريخها سوف تعرف تونس انتخابات حرة ونزيهة، من دون تلاعب بالأصوات. وقد اختارت («الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة) « القانون النسبي في الاقتراع، فهو أكثر النظم توازناً ويمنح كل الأحزاب الحظوظ القصوى بالتمثيل والوصول إلى الجمعية التأسيسية.

من غير المستبعد أن تكون قواعد ناخبة للحزب الحاكم في عهد بن علي قد اقترعت لحركة النهضة

وفي 11 نيسان/ أبريل2011، وبعد تأخّر إحدى أحد عشر يوماً فقط عن برنامجها الأول، أقرّت («الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والانتقال الديموقراطي)، «، التي اتخذت من قصر باردو مقراً لها، القانون الانتخابي الجديد، وهو أحد القوانين الأكثر ديموقراطيّةً في العالم: فيه لجنة انتخابيّة مستقلّة، وثنائية متوازية بين الرجال والنساء، واقتراع نسبيّ تام... فقد تضمّن القانون الانتخابي الجديد بنداً يشترط تقاسم القوائم المرشحة لانتخابات المجلس التأسيسي يوم 24 يوليو/ تموز 2011 بالتساوي بين الرجال والنساء. ووجد هذا القرار صدى استثنائياً في المنظمات الدولية وداخل النخب التونسية المتمركزة في المدن الكبرى، غير أنّنّه لم يجد الصدى ذاته في المناطق الداخلية التونسية، ذات الخصوصية الاجتماعية، التي لا تزال الكلمة فيها للرجل.

وتحقّق مبدأ التناصف بين الرجل والمرأة في كل القوائمات، التي ستقدم في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، بعد أن تم تعديل الفصل 16 من المرسوم المتعلق بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي، والذي كان يقر في صيغته الأولى إسناد 25 في المئة من عدد المقاعد للمرأة.

وصادق مجلس «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديموقراطي» بالإجماع على هذا التعديل الذي وصف بـ(«التاريخي). «.

وقد جاء إقرار هذا القانون الانتخابي الجديد نتيجة إجماع بين القوى السياسيّة الممثّلة في باردو – الإسلاميون والاشتراكيون والوسطيون والبعثيون والماركسيون والتروتسكيون والماويون والوحدويون العرب –، كلّها اقتنعت بأنّ الدستور العتيد لا يمكنه أن يعمل إلاّ إذا شارك فيه الجميع. وقد قدّم كلّ فريقٍ تنازلات. فحركة النهضة، وهي الغالبية بين الإسلاميين، قد صوّتت برفع اليد على الثنائية المتوازية بين الرجال والنساء، بالرغم من المزايدة الدائمة التي تمارسها في

أوساط قواعدها («حزب التحرير)، «، وهو أقلّية سلفيّة راديكاليّة. أمّا رئيس الحكومة، الذي أيّد نظام الاقتراع بحسب الدوائر، وهو نمط الجمهوريّة الثالثة الفرنسية في مرحلة ما قبل العام 1914، الذي من شأنه أن يوصل إلى المجلس غالبيّة من الشخصيات المحلّية، فقد رضخ للنظام النسبيّ الذي يشجّع («البقية الأقوى)، «، ويفيد الأحزاب الصغيرة – وقد باتت تونس تحصي اليوم 51 حزباً – ولا يسمح بتشكيل غالبيّة معتدلة في الحكم مستبعدة المتطرّفين[8].

(8) جـان بيـار سـيريني، «تأرجح الثورة في تونس»، مصدر سابق.

واعتبرت رئيسة الجمعية التونسية للنساء الديموقراطيات سناء بن عاشور القانون («رد اعتبار لتونس ولتاريخ من النضال المشترك بين الرجال والنساء من أجل الديموقراطية). «، وأكدت مؤكدةسناء بن عاشور على أن بإمكان التناصف في هذا المجلس أن يساهم في («إرساء رؤية جديدة للعلاقات بين الرجل والمرأة على غرار ما حصل سنة 1956 عند المصادقة على مجلة الأحوال الشخصية لا سيما في ما يتصل بإلغاء تعدد الزوجات). «. وأوضحت أنَّ القانون الانتخابي سيفسح المجال أمام المرأة التونسية حتى تكون («طرفاً فاعلاً في المجال السياسي) « خلال هذه المرحلة الجديدة من الانتقال الديموقراطي التي تعيشها تونس.

الخاسر الأكبر في الانتخابات التونسية هو الحزب الديمقراطي التقدمي فقد حصل على 17 مقعداً

من جهتها، قالت المحامية سعيدة العكريمي، ممثلة عمادة المحامين التونسيين، إنَّ («المرأة ساهمت مثل الرجل في مقاومة الدكتاتورية والاضطهاد، ومن البديهي أن تكون المرأة ممثلة بعد الثورة صلب المجلس التأسيسي، وفق مبدأ التناصف). «. ودعت العكريمي إلى («إقرار هذا المبدأ في الدستور الجديد لتونس... حتى يرتقي إلى مرتبة القاعدة التي تطبق في كل المؤسسات المنتخبة والدستورية)، «، وأشارت إلى أنَّ («مثل هذا المبدأ قد يصدم بعض العقليات، ومع ذلك فإنَّ القوانين يجب أن تعد للمستقبل حتى تساعد المجتمع على تقبل مثل هذه الأفكار). «.

الانتخابات التونسية وبناء الديموقراطية

تميّزت الانتخابات التي جرت في تونس يوم 23 تشرين/ أكتوبر 2011، بقدر عالٍ من الشفافية في الغالبية العظمى من مراكز الاقتراع، ومن التنظيم العالي، وحرية التّعبير، والإقبال الشديد من جانب الناخبين، ترجمت في حقيقة الأمر إرادة الشعب التونسي

نحو انتخاب سلطات جديدة بصورة ديموقراطية، إنَّها أول انتخابات ديموقراطية حرة ونزيهة تحصل في تاريخ تونس الحديث، بعد تسعة أشهر من إنجاز الثورة التي أسقطت نظام زين العابدين بن علي الديكتاتوري في14يناير/ كانون الثاني 2011.

فمنذ أكثر من خمسين سنة كانت الديموقراطية في تونس تعيش في أزمة كبيرة، نتيجة رفض حكام النظام الديكتاتوري السابق مساءلتهم عن خياراتهم المجتمعية، وتصرفات الدولة التسلطية التونسية المعتمدة على العولمة الاقتصادية، والخاضعة لإملاءات المؤسسات المالية الدولية والسياسات الملزمة من جانب الاتحاد الأوروبي المدافعة عن بقاء الدولة البوليسية التونسية كسد في «مواجهة» المد الأصولي الإسلامي، وقد عبّر التونسيون من خلال هذه الانتخابات عن حس مدني وحضاري، يعكس تطلعاتهم الحقيقية نحو بناء دولة مدنية ديموقراطية تعددية تتسع لجميع المواطنين الأحرار الذين أنقذوا الديموقراطية.

للمتابعين والمراقبين من العرب والأجانب، لم تكن هذه الانتخابات مفاجأة في شيء من حيث نتائجها، إذ حققت حركة النهضة الإسلامية بزعامة الشيخ راشد الغنوشي فوزاً كاسحاً، لا سيما في ظل تصويت الريف التونسي، والمحافظات الداخلية التونسية المهمشة والمضطهدة والمحرومة من مشاريع التنمية الاقتصادية لمصلحتها. وفازت (حركة النهضة) بـ90 مقعداً (41,47 في المئة)، في المجلس التأسيسي المكوّنشكل من 217.

المفاجأة الحقيقية جاءت من خلال احتلال حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي يتزعمه الدكتور المنصف المرزوقي المرتبة الثانية في نتائج الإنتخابات

لقد صوّت التونسيون لمصلحة حركة النهضة التي تعتبر أكثر الحركات السياسية في تونس، تعرضاً لاضطهاد الحكم الاستبدادي السابق، فضلاً عن أنَّ حركة النهضة تتميّز بصلابة قوتها التنظيمية المنتشرة في كافة تراب الجمهورية، حيث أعادت قياداتها التي كانت تعيش في المنافي والقيادات التي خرجت من السجون التونسية، بناء تنظيمها المشتت في العهد السابق، وتوخّت أسلوباً براغماتياً في إدارتها للعمل السياسي اليومي، وعملت على نشر مناضليها في الأحياء الشعبية التي تمثل خزانات انتخابية وأفضلية وجودهم في منابر العديد من المساجد الشديدة، للتأثير على الناس البسطاء.

ففي الوقت الذي شارك فيه الحزب الديموقراطي التقدمي بزعامة المحامي نجيب الشابي في حكومة محمد الغنوشي الوزير الأول في عهد نظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، وتصريح مسؤولي هذا الحزب بأن «التجمعيين ليسوا جميعهم محل اتهام، وأنَّ من بينهم من هم نزهاء وشرفاء» وهو ما أثار نقمة شديدة من جانب

الشعب التونسي تجاه هذ الحزب، لا سيما في ظل مطالبة الشعب بحل حزب التجمع الدستوري الديموقراطي الحاكم سابقاً، وإسقاط حكومة الغنوشي باعتبارها من مخلفات النظام السابق، توخت حركة النهضة أسلوباً حذراً في التعاطي مع «(التجمعيين) « الذين يمثلون جسماً انتخابياً يقدر بحوالي مليوني ناخب، ولا يُستبعد، أن تكون هناك «اتفاقات» وقعت من وراء الستار من دون الإعلان عنها، على أساس «انضمام» عبر التصويت من «التجمعيين» لمصلحة النهضة في انتخاب المجلس الوطني التأسيسي، تقول الصحافية فاطمة بن عبد الله كراي في هذا الصدد، قد يكون هذا المعطى أسهم في تأمين التزام وانضباط في التصويت قد يكونربما قاده خفية وتقدّمه نحو مراكز الاقتراع مسؤولون في شعب التجمعيين السابقين، وعمد سابقوين كذلك، كانوا على دراية تامة، بكيفية استقدام الناخبين من المناطق التي لا تطالها شاشة التلفزات الوطنية والخاصة، ولا صفحات الفايسبوك أو الإذاعات الخاصة والعمومية[9].

(9) صحيفة الشروق، تونس، 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2011.

الخاسر الأكبر في هذه الانتخابات هو الحزب الديموقراطي التقدمي، إذ حصل على 17 مقعداً، الذي وهو يمثل تيار («الاشتراكية الديموقراطية) « في تونس، فهو يمثل يسار الوسط بمفهومه الحقيقي، وهو أقرب إلى الاشتراكية منه إلى الرأسمالية الجديدة. وتميّز الحزب الديموقراطي التقدمي عن بقية أحزاب المعارضة اليسارية، بدفاعه عن الهوية العربية الإسلامية، وبإقامته علاقات تحالفية مع حركة النهضة في ظل عهد نظام بن علي السابق. لكن الأداء الذي تميز مارسه به زعيمه المحامي نجيب الشابي لجهة تغليب طابع الشخصنة، أفقد الحزب العديد من كوادره وقياداته التي انشقت عنه، واستعجاله لطرح نفسه كشخصية رئاسية، وتقديم نفسه إلى الولايات المتحدة الأميركية على أنَّه الرئيس المقبل الذي يمكن أن ينقل تونس إلى واحة الديموقراطية الليبرالية، وانفكاك عرى التحالف بينه وبين حركة النهضة، الذي سرعان ما تحوّل إلى خصومة سياسية لا مبرر لها، والحملة التي شنتها أطراف عدة على شخص الشابي وحزبه، عوامل كلها أسهمت في معاقبة هذا الحزب من قبل الشعب التونسي لهذا الحزب، رغم إسهامه الحقيقي في الدفاع عن الحريات الديموقراطية طيلة سنوات الديكتاتورية البوليسية السابقة، ودفاعه بلا هوادة عن الحريات السياسية والعامة، بما فيها حق الإسلاميين في العمل السياسي، ومطالبته مراراً وتكراراً بعفو تشريعي عام عن كل السجناء السياسيين، فتاريخه في ظل بن علي لا تشوبه شائبة التواطؤ أو

من تم إقصاؤهم من الحياة السياسية وجدوا ضالتهم في «العريضة الشعبية» التي يقودها الهاشمي الحامدي

التعامل مع الحكم الاستبدادي السابق.

بيد أن المفاجأة الحقيقية جاءت من خلال احتلال حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي يتزعمه الدكتور المنصف المرزوقي المرتبة الثانية، حيث حصل على 30 مقعداً (13,82 في المئة)، على الرغم من أنَّه حزب صغير الحجم ولا يتمتع بتواجد بحضور تنظيمي قوي في كامل البلاد، فهو حزب حديث النشأة. وكان المرزوقي تربطه علاقات تحالفية مع الغنوشي، منذ أن كانا يعيشان في المنفى في عهد بن علي في لندن وباريس، لكن لم يؤكدها علناً أيٌّ منهما، وكانت بعض الأطراف اليسارية قد اتهمت المرزوقي «بالتحالف مع الشيطان»، غير أنَّ المعارض التاريخي نفى وجود أيَّ تحالف مع حركة «النهضة» قبل الانتخابات.

منيت الأحزاب والتنظيمات اليسارية بهزيمة نكراء لأن الناخبين لم يقتنعوا ببرامج هذه الأحزاب ولا بقياداتها السياسية

وجاء حزب («التكتل من أجل العمل والحريات)، «، عضو الاشتراكية الدولية بزعامة الدكتور مصطفى بن جعفر، وهو مدعوم من فرنسا، في المرتبة الثالثة، إذ حصل على 21 مقعداً (9,68 في المئة)، غير أنَّ الاختراق الحقيقي في هذه الانتخابات التونسية جسّده الدكتور الهاشمي الحامدي، الذي يقود من لندن («العريضة الشعبية للحرية والتنمية والعدالة)، «، رغم أنَّ الهاشمي كان عضواً في حركة النهضة سابقاً، وحليفاً للرئيس المخلوع زين العابدين بن علي حتى آخر أيام سقوطه، ويعزو المحللون التونسيون فوزه إلى طبيعة خطابه الشعبوي، الذي ركز على الطابع القبلي والمناطقي (الجهوي)، واستفادته القصوى من قناته الفضائية «المستقلة» التي تبثّ من لندن، والمسموعة جيداً في تونس، وتصويت جزء كبير من المعادين للثورة في تونس، وهم في هذه الحال هذه («التجمعيون) « لمصلحته.

فبعد أن جسد الشعب التونسي قطيعته مع النظام الديكتاتوري السابق، وجد المسؤولون التجمعيون الذين تم إقصائهموا من الحياة السياسية، ضالتهم في «العريضة الشعبية» التي يقودها الهاشمي من لندن، فهو خير من يجسّد الثورة المضادة، وهو الوحيد القادر بخطابه الديماغوجي والشعبوي أن يزرع البلبلة والتشويش في المشهد السياسي التونسي في مرحلة ما بعد الثورة، . ولسائل أن يتساءل، ما هو التاريخ النضالي للهاشمي، ولعريضته الشعبية في مقاومة الديكتاتورية البوليسية حتى يحصل على هذه النسبة من الأصوات، لا سيما أنَّه يتفاخر دائماً بأنه يتلقى الدعم من أوساط أميركية (استخباراتية)، ومن دول خليجية عربية، وحتى من أوساط يهودية لكي يصبح الرئيس العتيد لتونس.

ومنيت الأحزاب والتنظيمات اليسارية بهزيمة نكراء، لأنّ الجماهير الشعبية التي ظلت تواجه قمع النظام البوليسي السابق، وتفتقر إلى طلائع سياسية، وتعيش أزمة اقتصادية حادة، وأزمة قيم وعلاقات اجتماعية، لم تكن مقتنعة ببرامج الأحزاب اليسارية، ولا بقياداتها السياسية، أو تثق بها. كما أنَّ الجماهير، تبلبلت بالبرامج التي لا مصداقية واقعية لها، والأفكار المتضاربة، والشعارات المتناقضة، والأحزاب المتصارعة، والممارسات المرائية، لا سيما ممارسات النخب العلمانية والليبرالية التي كرّست خطاباً تخويفياً موجّهاً ضد حركة النهضة، باعتبارها حركة تستفيد من الديموقراطية كي تعبّد لها الطريق للوصول إلى السلطة، ثم تنقلب على كل مكتسبات الأحوال الشخصية للمرأة التونسية، والطابع العلماني للدولة التونسية. إنَّه الخطاب التخويفي الذي ولد ردة فعل عنيفة من جانب الطبقات والفئات الشعبية المتدينة، والتي صوّتت لمصلحة حركة النهضة، التي دافعت عن الهوية العربية الإسلامية لتونس، ورفضت الانجرار وراء الخوض في مسألة العلمانية.

النخب العلمانية والليبرالية كرست خطاباً تخويفياً موجهاً ضد حركة النهضة

في ظل الفوز التاريخي الذي حققته حركة النهضة في الانتخابات التونسية، وخطاب رئيس المجلس الانتقالي الليبي مصطفى عبد الجليل، يوم إعلانه عن تحرير ليبيا من حكم معمر القذافي وإقامة دولة إسلامية، يعيش التونسيون بين الفخر بأنهم فجروا أول ثورة شعبية في مرحلة ما بعد نهاية الاستعمار الكولونيالي على العالم العربي، وبأنهم المبادرون في تفجير طاقات ربيع الثورات العربية، وبين القلق من التطورات الأخيرة بسبب الوثبة القوية لحركة النهضة، التي من شأنها أن تثير الفزع على مسستقبل الدولة العلمانية، والديموقراطية في تونس.

وتعرف حركة النهضة جيداً أنّها لا يمكن أن تحكم بمفردها، ولهذا عملت قيادتها على طمأنة الرأي العام التونسي من خلال تأكيدها على احترام القانون واحترام استقلالية القضاء...، ومجلة الأحوال الشخصية واحترام حقوق المرأة بل وتدعيمها...، على قاعدة المساواة بين المواطنين بصرف النظر عن المعتقد والجنس والجهة التي ينتمون إليها واحترام كل تعهدات الدولة التونسية.

إنَّ التونسيين يجاهرون ببناء نظام ديموقراطي جديد، يقوم على صياغة دستور ديموقراطي جديد يضمن احترام حقوق الإنسان، وصون الحريات العامة والخاصة، ويوجب المجتمع المساواة في الأحوال والشرائط، لا سيما المساواة بين الرجل والمرأة، ويؤمن بالتداول السلمي للسلطة، وبالفصل الجوهري بين السلطات

التنفيذية والتشريعية والقضائية، والفصل الحقيقي أيضاً بين العقد السياسي الثابت وبين الحياة السياسية المتغيرة بتغيير الغالبيات الطارئة، ونبذ استخدام العنف مهما كان مصدره للوصول إلى السلطة، فإنّ فوز حركة النهضة أدخل الثورة التونسية في مرحلة جديدة قوامها الشرعية السياسية التي افتقدتها خلال المرحلة الانتقالية ما بعد سقوط النظام الديكتاتوري السابق.

انتقال الثورة التونسية من مرحلة الشرعية الثورية إلى مرحلة الشرعية المؤسساتية لا يعني أنها أصبحت تمتلك مشروعا لبناء مجتمع ديمقراطي جديد

بيد أن انتقال الثورة التونسية من مرحلة الشرعية الثورية إلى مرحلة الشرعية السياسية والمؤسساتية، لا يعني أنَّ هذه الثورة أصبحت تمتلك مشروعاً لبناء مجتمع ديموقراطي جديد. فلا حركة النهضة الإسلامية التي عانت من القمع البوليسي الشديد طيلة المرحلة السابقة تمتلك مثل هذا المشروع الديموقراطي، ولا القوى العلمانية على اختلاف مكوّناتها قادرة على تمرير هذا المشروع الديموقراطي، لأنها لا تزال قوى نخبوية ومعزولة عن حركة الشعب، بسبب عملية التهميش التي عانت منها سابقاً. ويعود سبب خوف الطبقة الوسطى المدينية التونسيية وممثليها في المجتمع المدني، من أن تصوغ حركة النهضة الدستور التونسي الجديد لمرحلة تاريخية، قد تمتد على مدى خمسين سنة مقبلة، وفق رؤيتها الدينية، لا سيما أنَّ الموقف العدائي للحركة الإسلامية التونسية في المراحل الأولى من نشأتها من الدولة البورقيبية، والنخبة العلمانية المسيطرة عليها، والموغلة في تطرفها العلماني بالمعنى الأيديولوجي الفرنسي، جعلت الحركة الإسلامية يسيطر عليها خطاب العداء العميق لمفهوم الدولة، وعدم التمييز الدقيق والخلط بين الدولة والسلطة على مستوى الإدراك النظري، فالحركة الإسلامية التي تأسست بعد خمسة عشرة سنة من استقلال تونس تحمّل النخبة التغريبية الحاكمة مسؤولية رئيسة في تحطيم معظم البنى التحتية للمجتمع والدولة، مثل إلغاء الأوقاف والمحاكم الشرعية والتعليم الزيتوني وتفكيك العلاقات العشائرية، وفي تبلور معالم حركة سلطوية تلغي دور المجتمع وثقافته الأصيلة ومؤسساته المدنية، مما أحدث بالتدرج اختلال توازن بين الدولة – الحزب – الفرد من جهة والمجتمع من جهة أخرى.

وتواجه حركة النهضة بعد وصولها إلى السلطة، تحدياً من جانب التيارات المتشددة سواء من داخلها أو من خارجها، يتمثل في تأسيس الدولة المدنية التونسية الحديثة التي تستبعد نهائياً الاستبداد بكل أشكاله، والتي قوامها الديموقراطية التعددية، وعدم المساس بالمكاسب الحداثية في الدستور الجديد، وبالفصل الأول من دستور

1959، الذي ينص على أنَّ («تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها) « باعتبارها تمثل مرجعية مشتركة للعائلات الفكرية والسياسية كلها.

تخشى الطبقة الوسطى التونسية أنّ تصوغ حركة النهضة دستورا لمرحلة تاريخية قد تمتد إلى خمسين سنة

ويتولى المجلس التأسيسي اختيار رئيسه ونائبيه والاتفاق على نظامه الداخلي ونظام مؤقت لإدارة الدولة، كما يعيّن رئيساً مؤقتاً جديداً محل فؤاد المبزع، الذي أعلن عن انسحابه من العمل السياسي بعد ظهور نتائج الانتخابات. وبعد ذلك يكلف الرئيس المؤقت الجديد من تتفق عليه الغالبية في المجلس بتشكيل حكومة جديدة للمرحلة الانتقالية الثانية بعد الاطاحة إطاحة بنظام بن علي.

تحدّي البطالة والتشغيل

لا تزال الثورة التونسية تشكل منارة حقيقية لربيع الثورات الديموقراطية التي يشهدها العالم العربي، حيث تقاتل الجماهير العربية في البلدان التي تشهد انتفاضات شعبية عارمة من أجل الظفر بالحرية والكرامة وتحقيق العدالة الاجتماعية، فميزة الثورات الديموقراطية الجارية، أنّها لا تسقط أنظمة سياسية فقط، كما حصل في تونس ومصر، وإنما بل أيضاً تُكَسِّرُ الأنماط الاقتصادية السائدة على الصعيد العربي، لا سيما تلك القائمة على أساس التحرير الاقتصادي، والخوصصة الرأسمالية، والاندماج في نظام العولمة الليبرالية الجديدة، الذي خدم بدرجة رئيسة الفئات الرأسمالية الطفيلية غير المنتجة باعتبارها فئات تمثل تحالفاً مشبوهاً بين ما يسمى («رجال الأعمال) « والعائلات المافياوية الحاكمة، والبرجوازية البيروقرطية العسكرية والأمنية التي كوّنت ثروتها من خلال هيمنتها المطلقة على أجهزة الدولة.

فالذي أسهم في تأجيج ثورات الشعوب العربية في معظم البلدان العربية، هو نموذج الرأسمالية السائدة عربياً التي سمّاها سمير عيطة، رئيس نادي خبراء الاقتصاد يين العرب ورئيس تحرير الطبعة العربية من صحيفة لوموند ديبلوماتيك، ب(«رأسمالية المحسوبية)، «، أو («رأسمالية الخلان)–» – المختلفة كلياً عن الرأسمالية المنتجة السائدة في العالم الغربي – التي تقوم على توظيف مفهوم («التحرير الاقتصادي) « لبيع شركات القطاع العام إلى المقربين من السلطات العربية وزبائنها، أو لشركات خارجية تعمل لمصلحتها، في ظل تراجع دور القطاع العام وبالتالي دور الدولة، وسيادة نهج الانغلاق السياسي والاجتماعي في ظل غياب كلي للحريات السياسية،

والمساءلة القانونية والسياسية للحكام العرب المفرطين في فجورهم.

تواجه حركة النهضة بعد وصولها إلى السلطة تحدياً من جانب التيارات المتشددة سواء من داخلها أو من خارجها

في ما يتعلق بالنموذج الاقتصادي التونسي الذي خضع لبرنامج الإصلاح الهيكلي وفقاً لوصفات صندوق النقد الدولي في أواسط الثمانينيات من القرن العشرين، وسار في طريق («توافقات واشنطن) « في أواسط التسعينيات، بوصفه مذهباً اقتصادياً ليبرالياً يقوم على فلسفة التقشف، والتخصيص، والتحرير، والانضباط في الموازنة، والإصلاح الضريبي، وتخفيض وخفض النفقات الحكومية العامة، وتحرير المبادلات التجارية والأسواق المالية، فقد قاد هذا النموذج الاقتصادي إلى حدوث كارثة بالبلاد.

لقد أدّى النموذج الاقتصادي التونسي إلى سيادة أنماط بائسة من التشغيل، لا سيما نمط التشغيل بالعقود ذات المدد المحدودة، LE TRAVAIL PRECAIRE كما يسمونه يسمّيه الفرنسيون، حيث تؤكد التقارير التونسية أنَّ ما يفوق 50 بالمائةمئة من العاملين في قطاع السياحة يخضعون لهذا النمط الرديء من التشغيل، والشيء عينه تقريباً في مجال الخياطة، إذ تكون الأجور متدنية جداً، إضافة إلى غياب الضمانات الاجتماعية.

وفضلاًا عن ذلك، لما كان الاقتصاد التونسي في جوهره معداً للتصدير للسوق الأوروبية، فإنّه مع اندلاع الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، التي ضربت بقوة الولايات المتحدة الأميركية وبلدان الاتحاد الأوروبي، تراجعت الصادرات التونسية بصورة بنسبة كبيرة، وتراجع الطلب الداخلي، وقاد هذا الوضع إلى الركود الاقتصادي.

كما أثم إنَّ السياسة العشوائية للتحرير الاقتصادي والانفتاح على السوق الرأسمالية العالمية، ألحقت ضرراً كبيراً بالصناعات التقليدية التونسية، نظراً لإغراق السوق التونسية بالسلع الرخيصة وذات النوعية الرديئة، وتزامنت مع انسحاب الدولة من الاستثمار في القطاع الزراعي، الأمر الذي قاد عملية تحرير أسعار مستلزمات الإنتاج في قطاع الزراعة كالبذور والأسمدة والأعلاف ومياه الريّ، وفي المقابل تجميد أسعار أهم المنتوجات كالحبوب مثلاً التذي يبقى سعرها لخمس سنوات متواصلة لا يتغيّر..

بشهادة كبار الخبراء في الاقتصاد، سواء من الدول العربية أو من الدول الغربية،

يعتبر النموذج الاقتصادي التونسي، هجيناً بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى دقيق، فهو ليس نموذجاً رأسمالياً خالصاً على الطريقة الغربية خاضعاً لقانون السوق، بل هو نموذج خاضع لقانون المافيا الاقتصادية المهيمنة على الاقتصاد التونسي في عهد سيطرة عائلة الرئيس المخلوع بن علي وزوجته من آل الطرابلسي، حيث طبّقت هذا المافيا الاقتصادية قانونها الخاص بدلاً من قانون، لتتحول تونس طيلة العقدين الماضيين إلى ما يأشبه بالعيش في العصور الإقطاعية، لا في عصر العولمة الليبرالية كما يدّعي النظام السابق.

تراجع قطاع السياحة نحو40 في المئة منذ سقوط الديكتاتورية و هذا القطاع يمثل 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي

النتيجة الأولى الماثلة للعيان للإفلاس هذا النموذج الاقتصادي التونسي، تتمثل في أنَّ الثروة المنهوبة في تونس من قبل الرئيس المخلوع وزوجته، وأقربائهما البالغ عددهم 110 شخصاً، تقدر بنحو 10 مليارات دولار، حسب التقرير الذي ستصدره قريباً لجنة مكافحة الفساد في تونس التي يرأسها عبد الفتاح عمر. ويعادل هذا المبلغ الضخم المبلغ عينه من الديون الخارجية للدولة التونسية. وإذا كان من السهل جداً على الدولة التونسية أن تصادر أملاك هذه المافيا الاقتصادية في داخل تونس، بموجب القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في اجتماعه في تونس 25/ فبراير/ شباط 2011، فإنَّ الأموال التونسية المنهوبة والمودعة في البنوك الأجنبية، تحتاج إلى إجراءات قانونية معقدة، وإلى دعاوى قضائية تطول سنوات.

إأما النتيجة الثانية، فتتمثل في وجود ما يقارب 700000 عاطل عن العمل في تونس، وهو الأمر الذي يتطلب من الحكومة التونسية المؤقتة معالجة مشكل البطالة لامتصاص غضب الأعداد الكبيرة من العاطلين، ولا سيما أصحاب الشهادات العليا، الذين يزيد عددهم عن على 200 ألف.

النتيجة الثالثة التي يمكن استقراؤها بعد نجاح الثورة التونسية، تكمن في تراجع قطاع السياحة بشكل تراجعاً كبيراً (نحو40 في المئة) منذ سقوط الديكتاتورية، علماً أنَّ هذا القطاع يمثل 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر ما يقارب 45000 من الوظائف المباشرة وغير المباشرة، ويبلغ عدد السياح الذين يدخلون تونس سنوياً ما يقارب 6 ملايين سائح، منهم 4 ملايين من بلدان الاتحاد الأوروبي و6,11.6 مليون ليبي، والبقية من دول مجلس التعاون ودول أميركا الشمالية.

يواجه الاقتصاد التونسي صدمتين في الوقت الحاضر: صدمة الثورة السياسية التي أطاحت بالنظام الديكتاتوري، وصدمة الحرب في ليبيا، والتي كانت لها تداعيات

مباشرة على حياة الشعب التونسي البالغ تعداده ما يقارب 10،.5 ملايين نسمة. فمنذ انفجار الصراع بين كتائب العقيد معمر القذافي والثوار في ليبيا، عاد أكثر من 35000 عامل تونسي ليزيداد في تضخيّم عدد العاطلين عن العمل. وإذا كان معدل النمو المقدر من قبل النظام السابق يتمحور من 4 إلى 5 في المئة لسنة 2011، فإنَّ الصدمات الخارجية والداخلية التي تعرّض لها الاقتصاد التونسي، والمتمثلة في تداعيات الاتفاق المتعدّد الألياف (حول النسيج) مع بداية عام 2005، الذي منح حصصاً (كوتا) للبلدان الغنية، وقلب رأساً على عقب توزيع الحصص، على صناعة النسيج التونسية عقب الوصول المدوّي لكل من الصين والهند، ودخول اتفاقية التجارة الحرة بين تونس والاتحاد الأوروبي حيز التطبيق في سنة 2008، والإسقاطات المدمّرة للأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد التونسي، والانتفاضات العمالية التي شهدها الحوض المنجمي في مدينة قفصة في سنة 2008، كل هذه العوامل مجتمعة جعلت الحكومة التونسية المؤقتة تقدر معدّل النمو ينحو بنحو 0،8 في المئة لسنة 2011.

تعرف حركة النهضة أنها لا يمكن أن تحكم بمفردها

ومنذ سقوط نظام بن علي، تعيش القطاعات الاقتصادية التونسية حالة من الإضرابات المتواصلة، والحركات الاجتماعية الاحتجاجية التي تطالب بتحسين الأجور، ورفض نظام العمل المؤقت، حيث يتصدر الاتحاد العام التونسي للشغل طليعة هذه الاحتجاجات والمطالب.

بيد أنَّ المعضلة التي أصبحت تؤرّق إيطاليا وفرنسا في آن معاً، تتمثل في تدفق ما يقارب 26000 مهاجر تونسي إلى جزيرة لامبيدوزا في جنوب إيطاليا، بحثاً عن فرص العمل في الضفة الشمالية للمتوسط، ما أثار ذعراً في أوروبا من نزوح مئات الآلاف من التونسيين والليبيين والجزائريين والمغاربة وأفارقه جنوب الصحراء المعوزين، الذين يبحثون عن فرص عمل وحياة أفضل، وخدمات الرعاية الاجتماعية في البلدان الأوروبية.

وتواجه حركة النهضة التي تاستلّمت السلطة في تونس مسألة التحدي الاقتصادي، الذي سيكون المعيار الحقيقي في أدائها الحكومي لحل المعضلات الحقيقية، التي يعاني منها المجتمع التونسي. بدا حزب («المؤتمر من أجل الجمهورية) « التونسي بالأمس، عنصراً موازناً لسياسات حركة (النهضة)، في ما يتعلق بتوجهاتها الحكومية

عموماً وسياساتها الاقتصادية بشكل خاصة، مع إعلان أمينه العام منصف المرزوقي رفضه الإبقاء على أيَّ وزير من الفترة السابقة، في إشارة إلى تصريحات (النهضة) بنيّتها الإبقاء على وزير المالية عياد جلول ومحافظ المصرف المركزي مصطفى النابلي. في المقابل، نأى السفير الأميركي في تونس بموقف بلاده عن الموقف الفرنسي المتحفظ على فوز النهضة، مؤكداً أنّها ستعمل مع الحكومة المقبلة مهما كانت تشكيلتها، وركز في تصريحاته على الجانب الاقتصادي، فيما أفادت وثائق حكومة قائد السبسي بتوقعات نمو كبيرة تصل إلى 4,5 في المئة في العام 2012.

إن التونسيين يجاهرون ببناء نظام ديموقراطي جديد يقوم على صياغة دستور يضمن احترام حقوق الإنسان

وفي مقابلة مع صحيفة («المغرب)، «، قال المنصف المرزوقي، «نشكر (رئيس الحكومة المؤقتة) الباجي قائد السبسي على نجاحه في قيادة البلاد نحو الانتخابات، ويكفيه هذا الدور»، مشيراً إلى وقوع حكومته «في أخطاء عددناها في إبانها». وقال المرزوقي إنَّ عليه (السبسي) أن يترك المجال لغيره لخدمة تونس التي تعج بالطاقات. كما أكد المعارض التاريخي لنظام المخلوع زين العابدين بن علي رفضه بقاء («الوجوه القديمة) « في السلطة خلال المرحلة المقبلة، وقال رداً على سؤال بشأن موافقة حزب النهضة على بقاء بعض الوزراء لضمان استمرار الدولة، «هذا لا سبيل إاليه، نريد حكومة وحدة وطنية بوجوه وكفاءات جديدة مئة في المئة».وكانت النهضة قد اعلنت نيتها المحافظة على بعض الوزراء، أبرزهم وزير المالية وحاكم المصرف المركزي.

وفيما كان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي قد أيعلن أنَّ مساعدات بلاده لتونس مشروطة بالتزام الحكومة المقبلة بـ(«حقوق الإنسان والديموقراطية)، «، في تحفظ على فوز النهضة الإسلامية، قال السفير الأميركي في تونس غوردون غراي إنَّ («الولايات المتحدة تدعم عملية ديموقراطية شفافة.... نريد أن ندعم الحكومة المقبلة للاستجابة لتطلعات الشعب التونسي). «.

وأضاف غراي معلقاً على ترشيح النهضة أمينها العام الجبالي لرئاسة الحكومة، إنَّ («أميركا تدعم العملية لا مرشحاً)، «، معتبراً أنّه من الطبيعي أن ترشح الحركة الفائزة أمينها العام لرئاسة الحكومة، وقارن ذلك بالعملية الانتخابية في بريطانيا. وركز غراي على الجانب الاقتصادي، وقال («قضية الأشخاص لا تعني المواطن التونسي العادي. لا يهم بالنسبة إليه من يفوز في الانتخابات، ما يقلقه هو جيبه، وواقع

الاقتصاد. رئيس الوزراء المقبل عليه أن يبذل جهده لمواجهة التحديات الاقتصادية والاستجابة لمطالب الشعب. والولايات المتحدة تريد تقديم مساعدتها في هذا المجال). «. وأعلن غراي عن زيارة 13 مستثمراً أميركياً لتونس اليوم، وكما تنظم وزارة الخارجية الأميركية في 15 كانون الأول/ ديسمبر 2011 ندوة حول عن السياحة التونسية والاستثمار في واشنطن بمشاركة ممثلين عن الجالية التونسية .[10].

نسبة النمو التي كانت سلبية في الأشهر الأولى من عام 2011 بدأت بالتحسن منذ نيسان/ أبريل في العام نفسه

وفي هذا السياق الاقتصادي، أظهرت مسوّدة لميزانية عام 2012، أنَّ الحكومة التونسية تتوقع نمو الاقتصاد بنسبة 4.5 في المئة العام المقبل لينتعش إثر تعثر، وأفادت وكالة («تونس أفريقيا) « للأنباء أن توقع نمو الاقتصاد 4.5 في المئة، جاء في مسوّدة للميزانية عرضها المسؤولون على مجلس الوزراء هذا الأسبوع، ونما الناتج المحلي الإجمالي لتونس 3,7 في المئة عام 2010، قبل الثورة.

في المقابل، قال حاكم المصرف المركزي التونسي مصطفى النابلي، الذي أعلنت (النهضة) نيتها إبقاءه في منصبه، إنَّ نسبة النمو التي كانت سلبية «(ناقص 3 في المئة) « في الفصل الأول من عام 2011، بسبب عدم استقرار الوضع السياسي والأمني، بدأت منذ نيسان/ أبريل 2011 تتحسن شيئاً فشيئاً، وستكون إجمالاً في عام 2011 (بين صفر وواحد في المئة، أيَّ حوالى 0,5 في المئة). وأكد («لقد خرجنا من منطقة الخطر لكن الاقتصاد، لم يستعد عافيته بشكل كاملتماماً).».

وأشار مصطفى النابلي إلى أنَّ التقديرات تشير إلى حاجة الاقتصاد التونسي إلى نسبة نمو من 7 في المئة، ليتمكن من امتصاص الطلبات الجديدة للعمل، فيحينما يبلغ عدد العاطلين عن العمل نحو 700 ألف، بينهم حوالى 300 ألف من أصحاب الشهادات الجامعية.

(10) نقـلاً عـن وكالات الأنبـاء العالمية (فرانس برس، رويترز).

واعتبرأى النابلي(«إنَّ أنَّ الرهان الأساس في هذه المرحلة هو عودة الاستثمار... الأجنبي والمحلي)، «، مضيفاً أنَّ («الديموقراطية ستمنح تونس ميزة هائلة بإعادة الثقة من خلال إدارة المجتمع بطريقة أكثر شفافية في المستوى السياسي والاقتصادي). «. وأضاف («مع أجندة سياسية أكثر وضوحاً، أعتقد أنَّ الثقة ستعود). «.

وعن القطاع السياحي، الذي يشكل أحد أعمدة الاقتصاد التونسي (7 في المئة من الناتج الإجمالي المحلي عادة)، قال النابلي إنَّ هذا القطاع، الذي عانى من وضع

(«كارثي)، «، بدأ يتحسّس طريقه نحو التعافي لكنه لا يزال يعاني. وأوضح أنَّ هذا القطاع سجل انهياراً بنسبة 60 في المئة في الفصل الأول من العام وهو حالياً في تراجع بنسبة 25 بالمئة. كما أنَّ القطاع المنجمي، لم يستعد عافيته بشكل تاماماً. غير أنَّ الأنشطة الاقتصادية إجمالاً تتجه («اتجاهاً تصاعدياً) « بحسب النابلي الذي أشار إلى أنَّ («الصناعات المعملية تنمو بشكل معقول كما أنَّ الموسم الزراعي جيد). «. ولاحظ حاكم البنك المركزي أنّه حتى في أوج الأزمة في بداية العام («تواصلت الخدمات العامة واستمر نظام المدفوعات يعمل، وكذلك البنوك استمرت في العمل بشكل بنحو يكاد يكون عادياً)، «، في إشارة إلى متانة الأجهزة المالية للدولة. وأشار النابلي إلى أنَّ الاقتصاد التونسي خسر عام 2011 نحو 5 في المئة في مستوى نسبة النمو، لكنالنابليه بدا متفائلاً بالعام المقبل2012، وقال (ا»عتقد أظن أنَّنا سنتجاوز صعوباتنا، والعام 2012 سيكون أفضل بكثير). «. وبيّن أنَّ («الديموقراطية ستمنح تونس ميزة هائلة لأنه مع عودة الثقة وإدارة أكثر شفافية في المستوى السياسي والاقتصادي، ستنفتح آفاق رحبة للاستثمار). «.

وفي ظل غياب الثورة الاقتصادية يبدو حل المعضلة الاقتصادية بعيد المنال في المنظور الراهن، لا سيما في ظل غياب الاستثمارات العربية والأجنبية التي يمكن أن تحرك العجلة الاقتصادية.

ليبيا الجديدة والعوائق البنيوية

الإستثمارات العربية والأجنبية يمكن أن تحرك عجلة الإقتصاد التونسي

هناك شبه إجماع عربي ودولي على أنَّ سقوط نظام الديكتاتور الليبي معمر القذافي بعد اثنتين وأربعين سنة من الحكم في ليبيا، يعتبر تحريراً كبيراً للشعب الليبي، ودعماً معنوياً وسياسياً لربيع الثورات الديموقراطية العربية، الذي يشق طريقه في ظل التضاريس الوعرة جداً التي يتشكل منها المشهد السياسي العربي. وقد آن الأوان في ظل انتصار ثورة الشعب الليبي الحالية، أن تدخل ليبيا عالم المجتمع المدني الحديث، وبناء الدولة الوطنية الديموقراطية الحديثة. من هنا فإنّ التحدّي الحقيقي الذي سيواجه الحكومة الليبية الجديدة، التي ستقود هذه المرحلة الانتقالية الصعبة من عملية بناء هياكل ومؤسسات النظام الديموقراطي الجديد، هو وضوح الرؤية، سواء في تحقيق جذرية التحولات الديموقراطية في ليبيا عبر إجراء مصالحة وطنية حقيقية، أو في عدم الخضوع لمشروع الوصاية الجديدة

الغربية على ليبيا، وبالتالي المضيّ قدماً في الدفاع عن الاستقلال والسيادة الوطنية، لا سيما في ظل وجود النفط والغاز، وتكالب القوى العظمى الغربية والشرقية على استغلاله.

وعلى الرغم من مرور اثنين وأربعين عاماً على حكم العقيد القذافي في ليبيا، فإنه لم يتغيّر، وإن استطاع أن يتقاسم السلطة – ولا سيَّما في مجال الإدارة والجيش – مع قبائل أخرى، من خلال شراء ولائها عبر توزيع الريع النفطي عليها بشكل واسع، مع محافظة قبيلة القذافي على مركز الريادة في السلطة، إضافة إلى أنَّ أبناء القذافي نفسه سيطروا على القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية (الاتصالات، الاستيراد، الاستثمار الخارجي)، فيما أمسك القذافي بملف النفط الذي يعتبر مجالاً محرماً على غيره، وهذا مظهر من مظاهر الأوليغارشية في الحكم، أي حكم الأقلية التي تستحوذ على مصادر القوة والثروة في المجتمع، وتنتج نظاماً تسلطياً يحصر مجال السلطة السياسية والاقتصادية في إطار علاقات القرابة التي تبدأ من دائرة عائلة الحاكم (الأب ثم الأبناء) ثم دائرة الأقارب المقربين جداً، ثم القبيلة، بصرف النظر عن طبيعة هذه الأقلية سواء أكانت طائفية أم طبقية أم سواهما.

وضوح الرؤية أهم تحد يواجه المرحلة الجديدة في ليبيا

ويقول الباحث الجامعي في معهد الدراسات والأبحاث الدولية، لويس مارتيناز، صاحب كتاب مفارقات ليبية، الصادر عن جامعة كولومبيا، إنَّ استراتيجية تقاسم السلطة قد ضمنت للقذافي الاستقرار. ويوضح: «بفضل الريع النفطي، استطاع النظام أن يبني أجهزة أمنية وقمعية متطورة جداً. وهكذا تم تحييد أو تصفية المعارضات الليبية، التي تشمل أنصار الملكية، والإسلاميين، والديموقراطيين».

بغية فهم الخصوصيّات الليبية والتحديات الضخمة لحقبة ما بعد القذّافي، يجب العودة أوّلاً إلى الميّزات الأساسية لنظام القذّافي، إذ كان نظام السلطة في «الجماهيرية» يرتكز على ثلاثة مصادر للشرعية: ثوريّة وعسكرية وقبلية. وقد سمحت تلك الركائز الثلاث بتأمين استمرارية النظام طويلاً، وظلّت تعمل خلال الأشهر الستّة التي استتبعت اندلاع الانتفاضة، وإن على نمط متداع.

أوّلاً: اللجان الثورية، التي وجدت داخل كافّة تركيبات الدّولة والشركات الكبرى، حيث وصل عددها إلى ثلاثين ألفاً تمتعوا بترقيات وعلاوات ماديّة ضخمة. وهم الذين تدخّلوا في بنغازي لقمع التظاهرة الأولى في 15 شباط/ فبراير 2011، الأمر الذي تسبّب بعد يومين باندلاع الثورة، وكانت اللّجان الثورية تعتمد على ميليشيات مختلفة موجودة في مجمل أنحاء البلد، جمعت تحت التسمية العامة

«الحرس الثوري». وقد أدّى هؤلاء الرجال المسلّحون الذين يتحرّكون باللباس المدني، دوراً رادعاً وحتّى قمعياً، حتّى انتصار الانتفاضة.

ثانياً: هناك حرس الرئيس الذي كان مكلفاً بحماية العقيد القذّافي وعائلته، وقُدّرت أعداده قبل الثورة بخمسة عشر ألف شخص، موزّعين على ثلاث كتائب يقال لها الكتائب الأمنية (منها كتيبة بنغازي التي تشتّتت منذ الأيام الأولى، لكن انكفأ عدد كبير من كوادرها وجنودها إلى طرابلس)، وثلاثة ألوية مختلفة الأسلحة. انتمى أعضاء تلك الوحدات بشكل رئيسي إلى القبيلتين الأساسيتين في وسط وجنوب ليبيا، المعروفتين بولائهما للنظام (القذاذفة والمقارحة). وكانوا يتمتّعون بالكثير من الامتيازات المالية أو العينيّة (كالسيارات أو الرحلات إلى الخارج). تلك الوحدات هي التي حاربت حوالى ستّة أشهر على الجبهات الثلاث (البريقة، مصراتة، وجبل نفوسة)، والتي تدخّلت بانتظام في المدن الطرابلسية (الزاوية، صبراتا، زوارة) لقمع بدايات الثورة في شباط/ فبراير وآذار/ مارس. كان الابن الأصغر للعقيد القذّافي، خميس، هو الذي يقود أحد الألوية الثلاثة على جبهة مصراتة، فيما كان شقيقه الأكبر، معتصم، يترأس لواءً آخر[11].

(11) باتريك حايم زاده، «شروط الوحدة الوطنية في ليبيا»، مجلة لوموند ديبلوماتيك، أيلول/ سبتمبر 2011.

انقسامات سياسية حول إدارة مرحلة ما بعد القذافي

بعد رحيل الديكتاتور الليبي، ينتاب المحللين العرب والغربيين العارفين بطبيعة المجتمع الليبي الذي تهيمن عليه الهوية القبلية، ويفتقر كلياً إلى التقاليد الديموقراطية، ويعاني من الانقسامات الناجمة عن استخدام القذافي أسلوب «فرّق تسد»، ويفتقر لأي مؤسسة من طبيعة دولية، سواء في مجال الإعلام، أو القضاء، أو في تكوينات المجتمع المدني الحديث، القلق من مرحلة ما بعد العقيد القذافي، للأسباب التالية: الخوف من عمليات الثأر التي يمكن أن يلجأ إليها الثوار بعد تحرير كل ليبيا، ضد الأشخاص الذين ظلوا موالين للعقيد القذافي، وشاركوا في ارتكاب مجازر بحق الشعب الليبي، ومدى قدرة المجلس الوطني الانتقالي على ممارسة السلطة، باعتباره إطاراً ائتلافياً غير متجانس وغير مؤطَّر، ويضم في صفوفه إسلاميين ومعارضين مخضرمين وعلمانيين، فضلاً عن جزء متنام من البورجوازية الليبية والملتحقين المتأخرين بالثورة. وجميعهم منقسمون بحسب نزاعات قبلية قديمة ومعقدة.

ثمة مخاوف من هيمنة الهوية القبلية على مرحلة ما بعد سقوط القذافي

مثل هذه الرؤية التشاؤمية لمرحلة ما بعد القذافي يتبنّاها الباحث الأمريكميركي في معهد «كاتو» للدراسات تيد كاربنتر، إذ يقول إنَّ «التوقعات لمرحلة ما بعد القذافي تقع في منتصف الطريق بين الواقعية والإحباط»، مضيفاً أنّ «من الممكن أن تقبل الأطراف المتنازعة بتقسيم فعلي للبلاد بين قبائل الشرق وقبائل الغرب، لكن احتمالاً كهذا يبقى مستبعداً». لكنه يعتبر أنَّ «تقسيماً غير رسمي لليبيا سيكون أكثر تناغماً مع المعطيات الديموغرافية، السياسية والتاريخية، من الإصرار على المحافظة على ليبيا بشكلها الحالي»، ويؤكد أنَّ «البديل الأكثر احتمالاً للتقسيم السلمي للأراضي، سيكون حرباً أهلية متواصلة أو انتصاراً ثورياً سيولد امتعاضاً في الجزء الغربي من البلاد، ويهيّئ لجولة جديدة من القتال خلال أعوام من الآن»، ويرى كاربنتر أنَّ قوى الناتو ستواجه سؤالاً عن مدى استعدادها لمساندة الثوار في الحفاظ على السيطرة على ليبيا الغربية بعد رحيل القذافي، معتبراً أنَّ «التوقعات ليست إيجابية في ما يتعلق بقدرة قوات الثوار على إقناع عدد ولو متواضعاً من أبناء القبائل الغربية بالانضمام إليهم... كما أنَّ هناك قضية إصلاح البنية التحتية المتضررة في القتال وإعادة تعبئة خزائن الدولة. فأيّ حكومة جديدة في طرابلس لن تتمكن من التعويل على العائدات النفطية في المديين القصير أو المتوسط لحل مشاكلها، لأنَّ الخبراء يقدّرون أنّها ستحتاج إلى 3 أعوام على الأقل، قبل أن يعود الإنتاج النفطي إلى مستويات ما قبل الحرب».

من الصعب جداً في الوقت الحاضر تحديد الوزن الحقيقي للقوى السياسية الليبية على اختلاف انتماءاتها

هذه النظرة التشاؤمية من جانب بعض المحللين الغربيين لمرحلة ما بعد العقيد القذافي، التي تتمحور حول سيناريو إمكانية ظهور انقسامات في صفوف المعارضة الليبية، تقود إلى حرب أهلية ثانية، فإنَّ القادة داخل المجلس الانتقالي الوطني يرفضون مثل هذه التوقعات، مؤكدين أنّه قد جرى تضخيم تأثير الهوية القبلية في البلاد، وأنَّ مناصري المجلس الانتقالي الوطني ينفون صحة الحديث عن ضعف المجلس وعدم استعداده لفرض الأمن والنظام في طرابلس.

ونظراً لطبيعة النظام الليبي المنهار القمعية لأيّ معارضة، فإنّ من الصعب جداً في الوقت الحاضر، تحديد الوزن الحقيقي للقوى السياسية الليبية على اختلاف انتماءاتها. وهناك خمس قوى حقيقية تشكل الآن المشهد السياسي الليبي.

أولاً: القوى الملكية المنحدرة من الملك إدريس السنوسي.

ثانياً: القوى القومية العربية المتشكلة منذ السبعينيات من القرن الماضي، والتي

خذلها القذافي عندما صادر الثورة لمصلحة بقاء حكمه الديكتاتوري، وإثراء عائلته وقبيلته.

ثالثاً: القوى الإسلامية، وهي منقسمة إلى تيارين: التيار الأول وتمثله قوى الإخوان المسلمين، والتيار الثاني، وتمثله الحركات الجهادية (المجموعة الإسلامية الليبية المقاتلة، الحركة الإسلامية للشهداء، ومجموعة أنصار الله)، وهي متمركزة بصورة أساسية في منطقة الجبل الأخضر، وتتخوّف القوى الغربية من مدى تأثير الإسلاميين أو تشكيلهم عنصر انقسام في أيّ صيغة للدولة الليبية المقبلة وسياساتها.

رابعاً: قوى التحاف الديموقراطي الذي أسّسه الزعيم المعارض الليبي منصور الكيخيا، الذي اختطفته المخابرات الليبية في فندق بالقاهرة سنة 1993، وأعدمه القذافي، وهو الوحيد الذي يمتلك مشروعاً ديموقراطياً حقيقياً لليبيا، ولدى التحالف الديموقراطي حضور قوي في الولايات المتحدة.

القوى الإسلامية في ليبيا منقسمة إلى عدة جهات أبرزها الإخوان المسلمون

أما القوة الأخيرة فتمثلها الحركة الشبابية الليبية التي قامت بتفجير الثورة، إذ يشكل الشباب في ليبيا 60 في المئة من مجموع السكان.

هل تستطيع هذه القوى السياسية الليبية أن تبني دولة مدنية ديموقراطية بعد أن سقط نظام القذافي؟ إنَّ هذا الأمر يتوقف بالدرجة الأولى على النضج السياسي الذي يجب أن يتمتع به المجلس الانتقالي الليبي.

إنَّ ثورة السابع عشر من فبراير لم تأت لتنتقم، جاءت لتحرير المواطن والمجتمع من عقدة الخوف والإذلال ولتترك لأبناء ليبيا حرية الاختيار، فما حدث في ليبيا تحول عظيم بشتى المقاييس، استطاع فيه الشعب هزيمة السلطة والقوة معاً، في حين ما حدث في تونس ومصر أنَّ الشعب استطاع هزيمة السلطة بينما فضلت القوة المتمثلة في الجيش الحياد. ما نحتاج إليه في هذه المرحلة البدء فوراً بعملية مصالحة لترميم الوحدة الوطنية والبدء فوراً بعملية البناء، والاستعداد للانتقال إلى دولة المواطنة التي يتطلع إليها كل الليبيين، كما يجب أن نشير إلى أنَّ طبيعة المرحلة القادمة تتطلب جهداً تلقائياً إعلامياً، لتدريب الليبيين على ممارسة الديموقراطية وحق الاختلاف، فالديموقراطية قضية ثقافية قبل أن تكون آليات وأنساقاً ونظريات جامدة[12].

ولما كانت المعارضة الليبية على اختلاف أطيافها مستعدة لتسلّم السلطة، وقيادة مرحلة ما بعد القذافي في ليبيا، فقد أصدرت خريطة طريق انتقالية لليبيا الجديدة.

فقد أعلن ممثل المجلس الوطني الانتقالي الليبي في بريطانيا جمعة القماطي في بداية شهر أيلول/ سبتمبر2011، أنَّه سيتم انتخاب مجلس تأسيسي في ليبيا في غضون ثمانية أشهر يضطلع بوضع دستور للبلاد، موضحاً أنَّ انتخابات تشريعية ورئاسية ستنظم في غضون 20 شهراً من تاريخ تأسيس ذلك المجلس. وقال القماطي إنَّ «المجلس الانتقالي سيدير ليبيا لمدة ثمانية أشهر قبل أن يتولى مجلس منتخب من الشعب السلطة لصياغة الدستور». وكان قادة المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا قد تعهّدوا لزعماء العالم ببناء مجتمع قوامه التسامح واحترام سيادة القانون، ووعد رئيس المجلس مصطفى عبد الجليل في ختام مؤتمر أصدقاء ليبيا الذي عقد في باريس في الأول من أيلول/ سبتمبر 2011، وضع دستور جديد وإجراء انتخابات.

(12) عبد السلام أحمد ضو، «الإقصائيون وليبيا الجديدة»، صحيفة الحياة، الخميس 15 أيلول/ سبتمبر 2011.

ما حدث في ليبيا تحوّل عظيم بشتّى المقاييس فقد استطاع الشعب هزيمة السلطة

وقال عبد الجليل إنَّ على الشعب الليبي الآن الدفع باتجاه المصالحة، مضيفاً «الأمر متروك لكم (الشعب الليبي) لإنجاز ما وعدنا به، السلام والمصالحة». ودعا الشعب الليبي للالتزام بما تعهد به المجلس في المؤتمر لضمان انتقال سلمي مستقر للسلطة، والعفو والتسامح، وترك القانون يأخذ مجراه ويقول كلمته.

من جهة ثانية قال رئيس المجلس العسكري للعاصمة الليبية طرابلس عبد الحكيم بلحاج «إن ليبيا الجديدة سوف تنأى بنفسها عن التطرف الإسلامي ولن تكون حاضنة للإرهاب».

وأشارت وكالة أسوشيتد برس إلى أنَّ بلحاج هو زعيم للجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة المنحلة، التي قاتلت إلى جانب تنظيم القاعدة في العراق وأفغانستان، وذكرت الوكالة أنَّ بلحاج قلل في مقابلة معها من أهمية ماضيه، وقال: نحن لم ولن ندعم أبداً ما يسمّونه الإرهاب، مشدداً على أنَّ ليبيا دولة إسلامية معتدلة. وقال بلحاج إنَّه عُذب على أيدي المخابرات الأميركية عام 2004، لكنه لا يحمل أيَّ ضغينة لأنّ الهدف كان إطاحة العقيد الليبي معمر القذافي.

في ظل هذا الوضع الانتقالي الصعب التي تمر به الثورة الليبية، لا سيما في ظل غياب الدولة، تتصاعد الأصوات المحذرة من غياب سيطرة السلطة الانتقالية في ليبيا على كامل التراب الليبي، إذ يقول سياسيون ومراقبون إنَّ العوامل الجهوية والقبلية والشخصية ستؤدّي دوراً أكبر في ليبيا في المرحلة المقبلة، وإنَّ الاسلاميين سيؤدّون أيضاً دوراً ما داموا ينتهجون موقفاً معتدلاً لا راديكالياً.

ويتبنّى الاسلاميون الليبيون، الذين يشكلون تياراً صاعداً في مرحلة ما بعد القذافي،

موقفاً معتدلاً حتى الآن، مؤكدين استعدادهم للمشاركة في السلطة في إطار مؤسسات ديموقراطية. وقال عماد البناني، أحد قادة تيار الإخوان المسلمين لـ«فرانس برس»: «من الطبيعي أن يكون للإخوان المسلمين وجود في السلطة، ونحن نؤمن بالشراكة وبالدولة المدنية الحرة الديموقراطية». وأضاف: «إنَّ الإسلام الوسط يأخذ وضعه التلقائي في المجتمع الليبي، الذي لا يقبل التشدد والتطرف وهو محافظ بطريقة سهلة وسلسة».

وفي غضون ذلك، كرّر رئيس المجلس الانتقالي مصطفى عبد الجليل، وزير العدل السابق، أنَّ الليبيين لن يقبلوا بالحركات المتطرفة، لا من اليمين ولا من اليسار. وأعلن عبد الجليل أخيراً أنَّ الإسلام سيكون المصدر الرئيس للتشريع في الدولة الجديدة. ويقر محمود شمام الذي ينتمي إلى التيار الليبرالي، ويتولى شؤون الإعلام في المجلس الانتقالي بوزن الإخوان المسلمين الذين يعتبرهم «الأكثر تنظيماً» بين القوى الأخرى. ويقول شمام «هناك تنوّع في الخطاب السياسي الديني بين المعتدل والمتطرف والشديد التطرف ولكني أرى أنَّ معظم التيارات الإسلامية ستصب في اتجاه الاعتدال». ويضيف أنَّ «حركة الإخوان المسلمين هي الاكثر تنظيماً ووجوداً في الشارع الليبي. نحن لا نعترض على الإطلاق على وجود الإسلاميين، نهجنا قبول الآخر وتعدّد الآراء والاتجاهات من دون ضغط أو ترهيب والكلمة الفصل لصندوق الانتخابات والابتعاد عن التكفير والإقصاء الايديولوجي». ويؤكد أنَّه «في المرحلة المقبلة لن يكون للعامل الأيديولوجي دور، ولكن العوامل الجهوية والقبلية والشخصية ستلعب دوراً أكبر إلى أن ينضج المجتمع المدني». ويرى محمد عميش، المنسّق العام لائتلاف 17 فبراير والمقرب من الإسلاميين أنَّ «الشارع الليبي بطبيعته متديّن ولا خوف من التطرف». ويوضح أنَّ «التيار الإسلامي لا يمكنه أن يقود ليبيا منفرداً، وأظن أنه ستكون هناك تحالفات وطنية وحتى مع الليبراليين، الشارع سيكون الضابط الرئيسي الذي لن يقبل بوجود يمين ولا يسار»[13].

تتصاعد الأصوات في المرحلة الإنتقالية محذرة من غياب سيطرة السلطة الجديدة على كامل التراب الليبي

الثورة الليبية أمام المعضلة الاقتصادية والصراع على النفط

السؤال الذي يطرحه المحللون الغربيون والعرب، من الذي سيدير عجلة الاقتصاد الليبي، بعد الهجرة القسرية لمعظم العمال الأجانب من ليبيا منذ بداية الثورة، حيث تشير التقديرات إلى أن عددهم يتراوح ما بين 3 و4 ملايين عامل، موزعين على

النحو التالي: 1,5 إلى 2 مليون مصري وسوداني، ومليون أفريقي من بلدان جنوب الصحراء الكبرى، و200 ألف مغربي، 100 ألف تونسي، و60 ألف فلسطيني، و10 آلاف جزائري، وعشرات الآلاف الآخرين من عمال وكوادر قدموا من تركيا وبلدان آسيوية أخرى؟

لقد كان الحدث الأبرز في الجانب الاقتصادي المتعلق بالثورة الليبية، هو انعقاد مؤتمر أصدقاء ليبيا في باريس يوم 1 أيلول/ سبتمبر 2011، بهدف دعم النظام الجديد الذي تولى الحكم بعد سقوط العقيد معمر القذافي. وكان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي قد دعا، بالتنسيق مع رئيس الحكومة البريطانية ديفيد كاميرون، إلى عقد هذا المؤتمر الذي شارك فيه نحو ستين وفداً دولياً، بما في ذلك ممثلو الدول الـ15 في مجلس الأمن. وستكون المشاركة إما على صعيد زعماء الدول أو رؤساء الحكومات أو وزراء الخارجية، وحضر هذا المؤتمر 13 رئيس دولة من بينهم أمير قطر و19 رئيس حكومة من بينهم نجيب ميقاتي رئيس الوزراء اللبناني، كما شارك فيه الأمناء العامون للأمم المتحدة والجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي وحلف شمال الأطلسي (ناتو)، ووزيرة خارجية أوروبا كاثرين آشتون ووزيرة خارجية الولايات المتحدة هيلاري كلينتون ورئيس الاتحاد الأوروبي هرمان فون رومبوي، وحضر كذلك ممثلون عن روسيا (مبعوث خاص للرئيس ديمتري ميدفيديف)، ونائب وزير خارجية الصين والأمين العام للاتحاد الأفريقي جان بينغ ووزير خارجية الجزائر مراد مدلسي، إضافة إلى رئيسي حكومة المغرب وتونس ووزيري خارجية مصر والإمارات.

السؤال المركزي في ليبيا وخارجها: من سيدير الإقتصاد الليبي في المرحلة المقبلة؟

وفي ختام المؤتمر، وافق هذا الأخير على الإفراج عن 15 مليار دولار من الأموال الليبية المجمّدة، ومن جانبها أفرجت الحكومة الإيطالية عن 500 مليون يورو لفائدة المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، وقال وزير خارجية إيطاليا فرانكو فراتيني: «إنَّ رئيس (الوزراء سيلفيو» برلوسكوني كان قد تحدث عن 350 مليون يورو. اليوم تم اتخاذ قرار نهائي بالإفراج عن 500 مليون يورو لتقديم دعم أكبر لأصدقائنا الليبيين».

اليوم، وخصوصاً في سياق العمل على إنتاج الحكم الجديد في ليبيا، سوف تكون حاجات ليبيا لإعادة الاعمار ضخمة، وسوف تحتاج إلى الطاقات في كل المجالات. ولدى ليبيا موارد مالية حرة أي غير مستثمرة في أسهم وشركات – تزيد على 120 مليار دولار، كما أنَّ استثمارات ليبيا في أسهم مصارف إيطالية، وشركات صناعية، وشركة لتوزيع المحروقات، وشركات إعلامية، مثل مجموعة بيرسون البريطانية التي

(13) صحيفة الحياة، 16 أيلول/ سبتمبر 2011.

تصدر جريدة «الفايننشال تايمز»، ربما تزيد المبالغ النقدية إلى ما يوازي 140-150 مليار دولار من الموجودات.

تنشيط ليبيا اقتصادياً وثقافياً وسياحياً وتأمين مقدار أوسع من المنافع الطبية والإسكانية والتعليمية لجميع الليبيين أمر ممكن، لأنّ العدد الإجمالي للمواطنين لا يزيد تقديره على ستة ملايين نسمة، فيما مساحات البلد شاسعة وليبيا تحوز من الشواطئ الرملية على البحر المتوسط ما لا يتوافر لغيرها من البلدان، لكن القذافي أبقى ليبيا وطاقات أهلها في القمقم.

ولذلك من المتوقع أن نشهد:

- تدفقاً كبيراً للعمال والفنيين المصريين الذين كان يبلغ عددهم قبل تفجر الأوضاع 1,5 مليون موظف وعامل.
- استعادة نشاط الشركات التركية في مجال الإنشاءات. وللأتراك ستة مليارات دولار مستحقة على الحكومة الليبية عن أعمال أنجزت.
- الإيطاليون كانوا يعملون على نطاق واسع في مجال التجهيزات لصناعة النفط، والمقاولات، ولديهم أعمال منجزة يستحقون عنها أربعة مليارات دولار.
- الروس طبعاً لديهم مستحقات عن أسلحة تم توريدها إلى ليبيا، وبعض التجهيزات غير العسكرية. ويبقى أنَّ المجال مفتوح للبنانيين ليسهموا من جديد في بناء ليبيا الحديثة، ويمكن أن يسهموا على نطاق واسع في مجالات التربية والتعليم، الاتصالات، السياحة، الإنشاء، تسويق المشتقات، إدارة المطارات وربما المرافئ، وللبنانيين في كل هذه النشاطات شركات ناجحة في نطاق إقليمي ودولي(14).

تنشيط ليبيا إقتصاديا وثقافيا وسياحيا أمر ممكن إذا توفرت الإرادات

غير أن عجلة الاقتصاد الليبي لا يمكنها أن تتحرك من دون عودة إنتاج النفط الليبي إلى حالته الطبيعية، وهو ما يبدو غير ممكن في الوقت الحاضر، لا سيما بعد أن أوقفت الاشتباكات العنيفة التي دارت بين الثوار الليبيين والقوات الموالية للعقيد معمر القذافي، الإنتاج، ما حرم ليبيا من إيرادات النفط المهمة لاقتصادها. وقبل اندلاع الثورة الليبية في منتصف فبراير/ شباط الماضي، كانت ليبيا الدولة العضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، تنتج 1,6 مليون برميل يومياً، وهو ما يوازي نحو 2% من الاستهلاك العالمي اليومي للنفط الخام.

وتكفي الإشارة في هذا السياق إلى أنّ إنتاج البلد من النفط قد ارتفع من 1,3

سيكون هناك تحالفات وطنية ـ ليبرالية ـ إسلامية في النظام السياسي الليبي الجديد

مليون برميل يومياً سنة 2003، (أي لدى تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة) إلى 1,8 مليون برميل في اليوم قبل اندلاع الثورة في 17 فبراير/ شباط2011، على رغم قرار منظّمة البلدان المصدِّرة للنفط خفض الإنتاج للحفاظ على سعر النفط في مستوى معقول، ويتوقّع المحلّلون مع توالي الاكتشافات الجديدة أن يرتفع حجم الإنتاج الليبي إلى ما لا يقلّ عن 3 ملايين برميل في اليوم مع حلول سنة 2013.

ضمن هذا السياق، قال علي الترهوني وزير النفط الليبي المؤقت لرويترز يوم الخميس 15 أيلول/ سبتمبر 2011: ما زال من السابق لأوانه تقدير مستوى صادرات النفط الليبية التي قد تستأنف قريباً. وأضاف الترهوني «ما زلت أحاول معرفة الكميات». وحين سئل متى يمكن استئناف الصادرات أجاب قائلاً «في غضون أيام قليلة». وقالت شركة الخليج العربي للنفط الليبية إنّها تتوقع ارتفاع إنتاجها من حقل السرير النفطي الشرقي باطراد، إلى 200 ألف برميل يومياً بحلول نهاية سبتمبر/ أيلول 2011 ما يمكنها من تصدير شحنة كل عشرة أيام، وقال عبد الجليل معيوف مدير شؤون الإعلام بالشركة «ننتج 150 ألف برميل يومياً من مائةمئة بئر، سنحاول الوصول إلى 200 ألف برميل يومياً بحلول نهاية الشهر». واستؤنف الإنتاج في الأسبوع الماضي وشركة الخليج العربي للنفط هي الشركة الوحيدة التي يعرف أنها تضخ النفط الآن.

بعد الغزو الأميركي للعراق في مارس 2003، واستدارة العقيد القذافي نحو تسليم برنامجه النووي للولايات المتحدة الأميركية، رُفع آخر تدابير الحصار الدولي، وانفتح الطريق أمام إعادة انطلاق الصناعة النفطية، وأمل القذافي مضاعفة الإنتاج بسرعة لإيصاله إلى أكثر من ثلاثة ملايين برميل يومياً، ما يجعله مساوياً لإيران، وعضواً فاعلاً في منظّمة الدول المصدّرة للنفط، أوبيك، الكارتل الذي يوجّه أسعار الذهب الأسود، وهكذا طرحت الشركة الوطنية للنفط في مزادٍ علني في آب/ أغسطس 2004، خمس عشرة منطقة تنقيب. فأبدت 120 شركة اهتمامها، ومن بينها عدّة شركات أميركية وبريطانية عملاقة كانت قد غادرت ليبيا عام 1986 دون أن تتعرّض للتأميم، حصل الأميركيون (أوكسيدنتال وأميرادا هيس، وشفرون تكساكو) على 11 رخصة من أصل 15، وكان من الواضح أنّ أولويّة السلطة كانت تذهب نحو إفساح المجال لمساهمة الشركات من الجانب الآخر للأطلسي، وذلك على حساب الشركات الأوروبية، مثل «توتال»، التي كانت قد دعمت ليبيا خلال فترة

العقوبات[15].

من جهتها، كانت الشركات الدولية تنتظر بفارغ الصبر، (ولو أنَّ الشروط كانت قاسية – 130 مليون دولار تُدفع عند التوقيع، وحدّ أدنى من 300 مليون دولار كنفقات تنقيب) حصصها الجديدة، وكانت التقديرات تتحدث عن نسبة 38،9 في المئة من الإنتاج لهذه الشركات في أفضل الأحوال، وفي أدناها 10،8 في المئة.

لكن من أين تأتي هذه الجاذبية المتبادلة والمستديمة بين الشركات، من أصغرها إلى أكبرها، ومن بلدٍ صعب المراس مثل ليبيا؟ لا شكّ في أنَّ نفطه الخام ممتاز، وحقوله قريبة من مراكز التكرير الأوروبية، وهي من الأهمّ في العالم. هكذا يمثّل النفط الليبي اليوم حوالى 15 في المئة من الاستهلاك الفرنسي، وأقلّ من 10 في المئة من الاستهلاك الأوروبي[16].

الثورة المصرية أمام تحدّي الإسلام السياسي

لا تزال ظاهرة الإسلام السياسي على تنوّع حركاته وتياراته في العالمين العربي والإسلامي، تشغل اهتمام الباحثين والمفكرين، بسيل من القضايا والإشكاليات التي تتصدرها إمكانية ولادة تيار إسلامي ديموقراطي مستنير ومعتدل، يستطيع التفاعل بإيجابية مع تحديات ومجريات الواقع المعاصر، وفي القلب منها المسألة الديموقراطية، وما يتفرع عنها من أهمية الوعي بثقافة حقوق الإنسان، ودور المجتمع المدني العربي الوليد في تحقيق الديموقراطية.

لقد سادت الحياة السياسية العربية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، الرؤية الواحدية، ومنهج المواجهة اللفظية العنيفة والرفض الأيديولوجي الحاد للرأي الآخر، فقد استبعدت القوى السياسية العربية على اختلاف مشاربها الفكرية والأيديولوجية من برامجها السياسية وممارساتها مفاهيم «الديموقراطية البرجوازية» أو «الديموقراطية الغربية».

وفي الواقع التاريخي العربي الذي كان يعج بالثورات الشعبية والانقلابات العسكرية، لم تشكل الديموقراطية مطلباً شعبياً، ولم توجد قوى وشرائح اجتماعية منظمة ومؤثرة ومعبّأة ومهيّأة نفسياً وأيديولوجياً، لكي تطالب وتكافح من أجل تطبيق المفاهيم الليبرالية، وكان الوعي السائد لدى النخبة السياسية الصاعدة أنّ الديموقراطية الليبرالية مرتبطة بالهيمنة الإمبريالية الغربية، وهكذا ساد في البلاد العربية نموذج الدولة التسلطية التي وأدت الديموقراطية الليبرالية، وهي لا تزال

(15) DIRK VANDEWALLE, A MODERN HISTORY OF LIBYA, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 2006, P. 189.

(16) جان بيار سيريني، «النفط الليبي، من يدٍ إلى يد»، مجلة لوموند ديبلوماتيك، النسخة العربية، نيسان/ أبريل 2011.

طفلة تحبو.

فمنذ انتصار الثورة المحافظة في الغرب مع مجيء تاتشر وريغان، تبدل المناخ العالمي، وأصبحت الديموقراطية بمفهومها الليبرالي أيديولوجية مهيمنة ومطلباً شعبياً جارفاً، لا يمكن الوقوف بوجهه ورفضه، ولم تسلم المنطقة العربية من شظايا هذه الأيديولوجيا، التي استعمرت المخيلة الإنسانية منذ سقوط جدار برلين وانهيار المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي.

جماعة الإخوان المسلمين في مصر شهدت بروز جيل من الإصلاحيين

وشهدت المنطقة العربية نهاية الحرب الأيديولوجية بين الأحزاب والحركات الإسلامية واليسارية، حيث إنَّ اعتناق فضاء الديموقراطية تطلّب من التيارين الإسلامي واليساري، إنهاء تحفظ كل منهما على مشاركة التيار الآخر في اللعبة السياسية، والاعتراف العلني والصريح بحقه المشروع في المنافسة السلمية من أجل الوصول إلى سدة الحكم، رفضت الدول التسلطية العربية خيار الديموقراطية التعددية، والتخلي عن امتيازاتها ومصالحها التي يؤمنها لها احتكار السلطة.

في الثورات الديموقراطية الجارية في العالم العربي، التي بدأت تسقط الدول التسلطية العربية الواحدة تلو الأخرى، انضم تيار الإخوان المسلمين في مصر، وحركة النهضة في تونس إلى حركة الثورة التي انطلقت من دونهما ومن دون تأييدهما، وإن كانت القاعدة الإخوانية تلحّ على هذه المشاركة، الإخوان ترددوا في البدء: لم يكونوا يريدون الانضمام إلى حركة شبابية لا تتبنى أيَّ أيديولوجيا يمكنها أن تخرج منتصرة، ولكنهم بالمقابل كانوا يخشون التعرّض لقمع شديد إذا ما أخفقت هذه الحركة الشبابية.

فحركة الثورة الديموقراطية في كل من تونس ومصر التي استطاعت أن تذهل العالم كله بطابعها المسؤول والسلمي، كان مصدرها الحقيقي المجتمع المدني، لا سيما أنَّ هذه الثورات لم تنظمها الأحزاب الأيديولوجية المعروفة الإسلامية أو اليسارية، بل هي نتاج ولادة ظاهرة جديدة، نستطيع حتى أن نضع لها تسمياتٍ جديدة مثل «مناضلي الشبكة العنكبوتية» أو «ثورة الشبكة العنكبوتية»، لأنّ كل شيء يبدو ناتجاً عن الشبكات الاجتماعية والمبادرات الفردية.

وإذا كان الإسلاميون بدأوا جدياً بتحديد مواقفهم المعقدة من قضية الديموقراطية، فإنَّ هذا التعاطي الإيجابي، لا يعني أنَّ الإسلاميين أصبحوا ديموقراطيين أو تخلوا عن تحفظاتهم العديدة عن بعض المفاهيم في الديموقراطية الغربية، فالتيار الإسلامي

الأصولي الذي فرض نفسه أفقياً وعمودياً في العالم العربي، لا يزال متحفظاً على الديموقراطية كمشروع سياسي متكامل، وإن اختلفت مستويات التحفظ على هذا المشروع .

وبينما يعتمد النهج الديموقراطي على اعتبار الدستور الذي تراضت عليه الأمة مرجعاً نهائياً لشؤون الحكم وعلاقات الحاكم بالمحكوم، وعلاقات المحكومين بعضهم ببعض، وحتى طريقة تغيير الدستور وتعديله يُحتكم فيها إلى الدستور نفسه، يرى الإسلاميون الأصوليون على اختلاف تياراتهم السلفية، أنَّ المرجعية في قضايا الأمة والدولة للدين متمثلة في النص الشرعي مفسّراً ومنزلاً على الواقع على منهج السلف الصالح، لكن التيارات السلفية تفرّق بين مبدأ المرجعية المطلقة للدستور ومبدأ القبول بصياغة دستور، حيث يوجد من بين التيارات السلفية من يقبل بمبدأ صياغة دستور ويرفضها آخرون.

التيار الإصلاحي في جماعة الإخوان المسلمين المصرية مؤمن بنتائج صناديق الإقتراع ومحافظ في المجال الإجتماعي.

إنَّ مرتكزات النهج الديموقراطي تقوم على ما يلي: إعطاء الشعب حق التشريع وصياغة القوانين والأحكام من خلال المؤسسات المنتخبة، والاستفتاءات الشعبية، بينما يجمع الأصوليون على أنَّ الذي يملك حق تفسير النصوص وتنزيلها على الواقع، هم العلماء المؤهلون، كما يرى الأصوليون أنَّ منظومة الحريات في النهج الديموقراطي مرفوضة قطعاً في بعدها الفكري، لأنَّ الحرية بهذا المعنى تتضمّن حرية الكفر والإلحاد أو ممارسة ما حرّمته الشريعة.

إنَّ الصورة التي يقدّمها الإسلاميون الأصوليون عن الديموقراطية تعكس الأزمة العامة التي يعاني منها الفكر الإسلامي المعاصر، وهي أزمة مرت بها المسيحية في مواجهتها للتحديات التي طرحتها الديموقراطية الليبرالية والعلمانية، فالتحدي المركزي الذي يواجهه الفكر الإسلامي هو مفهوم التعدّدية بمظاهرها المختلفة الفكرية والدينية والسياسية والثقافية واللغوية والعرقية، ولا يزال الفكر الإسلامي عموماً يتبنّى الموقف التقليدي المبني على ميراث المدارس الفقهية، وهذا ما يفسّر المكانة المركزية التي يوليها الفكر السلفي للشريعة.

غير أنَّ جماعة «الإخوان المسلمين» والمنضوين تحت لوائها مثل حركة «النهضة» في تونس، تغيروا كثيراً خلال العقدين الماضيين. وكانت جماعة الإخوان المسلمين تحاول منذ سنوات إقناع مختلف القوى السياسية المصرية، بأنّها تمثل «إسلاماً معتدلاً» لطمأنة الطائفة القبطية التي يتراوح عددها مابين 6 و15% من سكان مصر، فالخطاب السياسي للإخوان المسلمين يتعهّد للأقباط بحقوق المواطنة الكاملة،

◀

ويعلن تمسّكه بالتعددية وحرية الفكر والرأي والتعبير، ويؤكد الإيمان بحقوق المرأة و مكاسبها.

لقد تغيّر «الإخوان المسلمون» كثيراً، ولا شك في أنَّ عامل التغيير الأول هو اختبار الإخفاق، في النجاح (الثورة الإسلامية في إيران)، كما في الهزيمة (القمع الذي يُمارَس ضد الإخوان المسلمين في كل مكان)، وقد استخلص الجيل المناضل الجديد العِبَر من ذلك، وكذلك الأجيال السابقة مثل راشد الغنوشي في تونس، لقد فهموا أنَّ السعي إلى تولّي السلطة عقب ثورة، يقود إما إلى الحرب الأهلية، وإما إلى الديكتاتورية، واقتربوا في نضالهم ضد القمع من القوى السياسية الأخرى، وبما أنّهم يعرفون مجتمعهم جيداً، يدركون أيضاً أنّه ليس للأيديولوجيا ثقل كبير، وقد استخلصوا الدروس أيضاً من النموذج التركي: استطاع أردوغان وحزب العدالة والتنمية، التوفيق بين الديموقراطية والنصر الانتخابي والتنمية الاقتصادية والاستقلال الوطني، وترويج القيم التي إن لم تكن إسلامية فهي على الأقل قيم الأصالة[17].

(17) أوليفييه روا، «الثورات ما بعد الإسلاموية»، صحيفة لوموند، باريس، 13–14 شباط/ فبراير 2011.

بيد أنَّ التحول التحديثي الذي حصل عند «الإخوان المسلمين» ناجم عن عوامل عديدة، لعل أبرزها:

الأول: عودة الصحوة الإسلامية التي عرفها المجتمع المصري والمجتمعات العربية، لا سيما بعد الحروب الأمريكميركية المتواصلة على أفغانستان، والعراق، وتكلس وترهل الأنظمة العلمانية في العالم العربي الموسومة بالتبعية للغرب، وهكذا فقد تقلصت سيطرة «الإخوان» باطّراد على دينامية أسلمة المجتمع المصري، إذ جرى تخطيهم من جانب «إسلام مخفف»، يتّسم بتديّن شخصي ولا يتحكم به انفعال الشعار بتطبيق الشريعة ولا الدولة الإسلامية.

إشكالية جماعة الإخوان المسلمين المصرية مع العلمانيين تقف عند حدود التمرد على الدين وقيمه

الثاني: بروز جيل من الإصلاحيين داخل حركة «الإخوان المسلمين» الذين تقترب أعمارهم من الأربعينيات، والذين تحمّلوا اضطهاد الأعوام بين 1995 و2000، وهم على استعداد للقبول بقواعد اللعبة الديموقراطية، وقد أدى التيار الإصلاحي في الإخوان، دوراً نشطاً في انتخابات سنة 2005، وقد أفسحت حركة «الإخوان المسلمين» في المجال لهذا التيار الإصلاحي، الذي تحكمه خلفية براغماتية، بأن يقود التحولات التي حصلت في خطاب «الإخوان المسلمين»، الذين تخلوا عن مقولة الدولة الإسلامية والخلافة الراشدة والوحدة السياسية الجامعة لكل الأمة الإسلامية، والتزموا بطرح برنامج لا يبعد كثيراً عن برامج الأحزاب الوطنية الأخرى، بل والليبرالية منها على وجه الخصوص.

ورغم أنَّ هذا التيار الإصلاحي لـ«الإخوان المسلمين» يتبنى المنطق الديموقراطي، فإنَّه لا يزال معادياً للمساواة بين الرجل والمرأة وللحرية المطلقة للاعتقاد، إنّه تيار يمثل «الديموقراطيين الليبراليين من الإخوان المسلمين»، الذين يقرون بنتائج صناديق الاقتراع مع البقاء محافظين جداً في المجال الاجتماعي.

فالبرنامج السياسي للإخوان المسلمين تتأكد يوماً بعد يوم مفارقته – تماماً – لكل ما كانوا يقدّمونه عن «المشروع الإسلامي»، فهناك تأكيد مستمر على القبول التام والنهائي بالديموقراطية من دون أيّ حديث عن خصوصية حضارية أو دينية – كما كان يحدث سابقاً–، وهي ديموقراطية صريحة لا تندثر في ثياب «الشورى» الإسلامية، التي كانت مرتكزاً للمشروع السابق، وهي ديموقراطية أساسها الاحتكام التام للشعب مهما كانت خياراته، والقبول بحق ومبدأ تداول السلطة والتسليم باختيار الشعب مهما كانت وحكم الشريعة فيها مرتهن بقبول الشعب له، دونما أيّ حديث عن مرجعية دينية يرفضها المواطنون، أيّاً كانت أديانهم، ويقدر الباحثون أنَّ «الإخوان» يمثلون بين 25 و30 في المئة من الرأي العام.

غير أنَّه إلى جانب تيار «الإخوان المسلمين» المهيمن في العالم العربي، هناك التيار الإسلامي المستنير الذي يقوده راشد الغنوشي، والذي بلور الأطروحات الإسلامية الجديدة حول الديموقراطية وعلى صعيد الفكر السياسي، إذ ينتقد الغنوشي تصرّف بعض الإسلاميين الذين في ممارساتهم يخلقون إشكالية مع الديموقراطية، على الرغم من أنَّهم عانوا من عدم توافر الديموقراطية، لذا وجب محاربة هذا الاستبداد الذي جعل أعداء الإسلام ينظرون للإسلام كأنه حكم سلطوي يحقر الجماهير، فأين لهذا الإرث الاستبدادي أن يكون مصدراً للحق، ومصدراً للشرعية، فالحاكمية للشعب، وحاكمية الله تمر عبر الشعب.

ومن أجل تبديد الشكوك المناوئة للإسلام السياسي، ما انفكت حركة الإخوان المسلمين تؤكد انحيازها للمبادئ الديموقراطية الحديثة، وأنَّ الخيار الديموقراطي القائم على التخلي عن أيّ نوع من أنواع الاحتكار للإسلام والحقيقة، أو أيّ نوع من أنواع الوصاية على الشعب هو اختيار استراتيجي، وليس اختياراً تكتيكياً ظرفياً يتم التخلي عنه في أقرب فرصة مناسبة، فحركة الإخوان المسلمين ليست لها أيّ مشكلة أساسية مع العلمانية بالمعنى الغربي، التي تضمن حرية العقل، وحرية الصحافة، وحرية الشعب، وإشكاليتها الأساسية مع هذه العلمانية تقف عند حدود التمرّد على الدين وقيمه. ◆